الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية: الآداب واللغات
قسم: اللغة والأدب العربي

مذكرة ماستر

تقديم الطالبة: عائشة شوشة .

ميدان: اللغة والأدب العربي .
شعبة: الدراسات اللغوية .
تخصص: لسانيات عربية .

وحدات الصرف العربي ومبادئ تصنيفها وتحليلها في دراسات المحدثين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
سليمان بن علي	أستاذ التعليم العالي	رئيساً
الطيب دبّه	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً
توفيق جعمات	أستاذ محاضر - ب -	مناقشاً

السنة الجامعية: 1439هـ / 1440هـ - 2018م / 2019م

كلمة شكر

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا البحث، وسخر لنا من عباده من كان لنا عونا وسنداً

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور الطيب دبّه الذي كان السند القوي في هذا البحث، لحسن متابعته للرسالة وعنايته بها، وتقديم ما يستطيع فجزاه الله عنا كل خير ونفع به المسلمين

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين عضوي اللجنة المناقشة، الذين سيشتركان في تقويم هذه الرسالة الدكتور سليمان بن علي رمز العطاء، والأستاذ توفيق جعمات الذي تشرفت بإشرافه على مذكرتي في الليسانس.

إهداء

إلى من أستظل بدعوتهما في كل خطوة أخطوها والدي الكريمين حفظهما الله

إلى من شاركوني ذكريات الماضي وأعمال الحاضر وأحلام المستقبل إخوتي وأخواتي.

إلى كـــــــــل الأهل والأصـــدقـاء.

إلى كل من وقف بجانبي في أصعب المواقف.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد :

يعد علم الصرف من أهم المباحث اللغوية، وأدق العلوم وأصعبها، وقد أحس القدماء أنفسهم بصعوبته فدرسوه بعد النحو، لكي ترتاض النفوس عليه وتتزود بما يعينها على أغراضه ومعانيه، ولذلك ظل المنهج الصرفي أقل علوم اللغة حظا من البحث والدراسة، فقد كان في بادئ الأمر غير مستقلٍ عن الدرس النحوي الذي ظهرت مصنفاته الأولى متضمنة المباحث الصرفية في داخلها، ثم انفصل العلمان فيما بعد، واستقل الصرف وخُصِّصت له مؤلفات ومصنفات أبدع في تأليفها علماء العربية، ومن هذه المؤلفات كتاب التصريف للمازني والتصريف الملوكي لابن جني...الخ، أما في العصر الحديث فقد تأثر اللسانيون العرب باللسانيات الوصفية، وحاولوا إعادة صياغة الصرف العربي من منظور حديث، حيث نجد عدة محاولات تجديدية في الدراسة الصرفية منها ما كانت عبارة عن تصويبات لآراء القدماء ومنها ما كانت محاولة للتنظير للدرس الصرفي العربي بالرجوع إلى التراث، ومنها ما جاءت متأثرة بالدراسات الغربية.

وفي سياق الاحتفاء بهذه الدراسات اخترنا لبحثنا هذا موضوعاً حددنا وجهته في دراسة الوحدات الصرفية ودراسة مبادئ تصنيفها في ضوء النظريات الحديثة، ومن هنا يمكننا استعراض إشكالية الموضوع في الأسئلة التالية :

- كيف ساهمت هذه المحاولات في تجديد الصرف العربي؟
- وماهي الوحدات الصرفية التي آلت إليها تصنيفات المحدثين؟
- وماهي أهم المبادئ التي استندت عليها في تصنيفها وتحليلها للوحدات الصرفية وفي رؤاها التجديدية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة الإشكالية اخترنا أن يكون عنوان البحث: **وحدات الصرف العربي ومبادئ تصنيفها وتحليلها في دراسات المحدثين**، وقد أردنا من خلاله الكشف عن أصناف الوحدات الصرفية عند تمام حسان وعبد العزيز عبد الدايم، وعن أهم مبادئ التحليل الصرفي التي استند عليها المحدثون في إعادة وصف النظام الصرفي القديم، مما أفضى إلى صياغة منظور جديد في دراسة قضايا الصرف العربي انطلاقاً من مراجعة المفاهيم القديمة وتصحيحها وفق ما يرتضيه الدرس الصوتي

الحديث، وقد اقتضى الأمر أن نضع خطة منهجية قسمنا بموجبها هذا البحث إلى مدخل وفصلين وخاتمة.

أما **المدخل** فتناولنا فيه مفهوم الصرف العربي لغة واصطلاحا، ومراحل نشأة الدرس الصرفي وموضوعاته عند القدامى. وكان هدفنا من تناول هذا المدخل هو أن نسلط الضوء على بعض تصنيفات الأبنية الصرفية عند القدامى، قبل الخوض في مراجعات المحدثين للدرس الصرفي القديم.

الفصل الأول: جعلنا له عنواناً هو أصناف الوحدات الصرفية في دراسات المحدثين، ويتألف من ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: مفهوم الوحدة الصرفية وأنواعها.

المبحث الثاني: أصناف الوحدات الصرفية عند تمام حسان.

المبحث الثالث: أصناف الوحدات الصرفية عند عبد العزيز عبد الدايم.

الفصل الثاني: وقد جعلنا له عنوانا هو: مبادئ التحليل الصرفي في دراسات المحدثين، وفيه تعرضنا لمبحثين هما:

المبحث الأول : مبادئ التحليل الصرفي من خلال جهود تمام حسان وعبد الصبور شاهين والطيب البكوش، حاولنا في هذا المبحث أن نتعرض لأهم المبادئ التي انطلق منها هؤلاء في تجديد الصرف العربي.

المبحث الثاني: نماذج التحليل الصرفي من خلال جهود عبد العزيز عبد الدايم. وقد تعمدنا أن نُفرِد لجهود عبد الدايم مبحثا خاصا به، لأن محاولته تختلف عن سابقيها من حيث إنها دراسة تفصيلية تندرج ضمن إعادة التنظير للدرس الصرفي العربي حيث قام بإنشاء نظرية في إطار المفهوم والمنهج للدرس الصرفي العربي، أما محاولتي الطيب البكوش وعبد الصبور شاهين فمعظم ما يرد فيهما يندرج في إطار التصحيح والتصويب لبعض القضايا الصرفية التراثية، أما محاولة تمام حسان فهي دراسة وصفية للنظام الصرفي تجمع بين المبنى والمعنى.

أما **الخاتمة** فقد تعرضنا فيها لأهم نتائج البحث التي توصلنا إليها في هذه الدراسة.

وقد اتّبعنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف جهود الدارسين المحدثين وعرض أصناف وحدات الصرف العربي ومبادئ تحليلها في دراسات المحدثين.

ولم يكن اختيارنا لدراسة هذا الموضوع وليد الصدفة، وإنما يرجع السبب في ذلك إلى جملة من الأمور أهمها أن هذا الموضوع اقتراح من طرف الأستاذ المشرف، إضافة إلى الرغبة والميل في معرفة ما توصل إليه الصرفيون العرب المحدثون في محاولاتهم التجديدية.

أما عن المصادر التي اعتمدنا عليها في هذا البحث، فقد كانت متنوعة بين القديمة والحديثة ومن المصادر التراثية نذكر: سر صناعة الإعراب لابن جني، والكتاب لسيبويه، والممتع في التصريف لابن عصفور والمنصف لابن جني، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي وغيرها.

أما المصادر الحديثة فنذكر منها: كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، ومناهج البحث لتمام حسان وكتاب المنهج الصوتي للبنية العربية لعبد الصبور شاهين، وكتاب التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث لـ: الطيب البكوش، وكتاب نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج لعبد العزيز عبد الدايم.

أما عن الدراسات السابقة لهذا الموضوع، فقد وجدنا دراستين تتشابهان مع هذا الموضوع في بعض نقاطه إحداهما دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال والإبدال للباحث سفيان بوزناق(تحت إشراف الدكتور الطيب دبّه- جامعة الأغواط)، والأخرى رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر جاءت بعنوان الجهود التجديدية المعاصرة في الدرس الصرفي العربي للباحثة فاطمة زقرير(تحت إشراف الأستاذ توفيق جعمات).

وقد واجهتنا خلال إنجاز هذا البحث بعض الصعوبات وإن كانت قليلة، نذكر من ذلك صعوبة حصر مبادئ التحليل الصرفي في دراسات المحدثين، وصعوبة تحديد مبادئ خاصة بكل باحث، إلا أن هذا لم يمنعنا من السعي في بذل الجهد وتقديم المحاولة لإنجاز هذا البحث الذي بلغنا فيه ما ظننا أنه يفي بمتطلبات الدراسة وبمقتضياتها.

وقد حاولنا بفضل الله تعالى تجاوز هذا النقص، من أجل إخراج هذا العمل إلى النور، ولسنا ندّعي أننا بلغنا فيه الغاية أو الكفاية، بل هو جهد طالب العلم ليس إلاَّ، فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله تعالى وعونه، وما كان فيه من خطأ أو سهو فمن نفسي. وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور: الطيب دبّه على ما قدّمه من عطاء متواصل وتوجيه صائب وصبر غير منقطع.

مدخل:

الصرف العربي مفهومه ونشأته وموضوعاته عند القدامى

1- مفهوم الصرف :

لغةً :

جاء في أساس البلاغة للزمخشري أن الصرف هو التغيير والتقليب من حال إلى حال، وهو مصدر صَرَفَ من صرف الزمان، وصروفه وتصاريفه أي تقلباته، وصرَفَ الدراهم : باعها، ويقال تصرفت بصاحبي الأحوال أي تغيرت حياته من غنى إلى فقر، ومن عمل إلى بطالة، ومن سعادة إلى شقاء أو العكس .وفلان يصرف لعياله يكتسب لهم، ومثلها كلمة التصريف فهي مصدر للفعل صرَّف مُضعَّف وضُعِّف للمبالغة والتكثير .[1]

جاء في لسان العرب: "الصّرْفُ: رَدُّ الشيء عن وجهه، صَرَّفَه يصْرِفُه صَرْفاً فانْصَرَف، وصارَف نفْسه عن الشيء صَرفَها عنه، وقوله تعالى: ثم انْصرفوا أي رجعوا عن المكان الذي اجتمعوا فيه. والصرف التقلُبْ والحِيلةُ، يقال: فلان يصْرف وينْصرفُ ويصطرف لعياله أي يكتسب لهم. وصرَّفنا الآيات أي بيَّناها وتصريف الآيات تَبينها."[2]

نلاحظ من خلال هذه التعاريف اللغوية أن مادة صرف تدل على التغيير والتحويل من حال إلى حال، كما تدل أيضا على التقلب والحيلة ورد الشيء عن وجهه.

اصطلاحاً :

عرَّف علماء العربية علم الصرف عدة تعاريف نذكر منها :

1. **تعريف سيبويه (ت180هـ)**: استعمل سيبويه مصطلح التصريف بمعنى معين كان يقصد به مسائل التمرين أو(مسائل التدريب) وهو ما عُرِف فيما بعد بالقياس اللغوي، يقول سيبويه:" هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال الغير معتلة والمعتلة، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل" .[3]

---

[1] ينظر، الزمخشري (أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد) ، أساس البلاغة، مادة (صرف)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص545.

[2] ابن منظور (محمد بن مكرم) ، لسان العرب، مادة(صرف)، دار إحياء التراث العربي، لبنان . بيروت، ج9، ص189.

[3] سيبويه، الكتاب ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي للطباعة، القاهرة، دط، دت، ج4، ص242.

2. **تعريف ابن جني (ت392هـ)** : عرَّف الصرف على" أنه علم تعرف به أصول كلام العرب من الزوائد الداخل عليها ".[1]

وهو تارة يسير على منوال سيبويه، فيقول:" التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرفها على وجوه شتى مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ، فتبني منه مثل جعفر، فتقول: ضَرْبَب ."[2]

"وتارة أخرى يعرف التصريف بالمعنى العملي على النحو الذي عرفه المتأخرون، فيقول في كتابه التصريف الملوكي: "التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرفٍ أو تحريفٍ بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصريف فيها، والتصريف لها نحو قولك (ضرب) فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضـــربُ وإذا أردت اسم الفاعل قلت: ضارب...الخ"[3]

3. **تعريف ابن الحاجب (ت646هـ)**:عرّف ابن الحاجب علم الصرف بقوله:" هو علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ".[4]

4. **تعريف الشريف الجرجاني(ت816هـ)**: عرّف الصرف" بأنه علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال".[5]

5. **تعريف جلال الدين السيوطي (ت911هـ)**: " هو العلم الذي تعرف به الأبنية المختلفة للكلام وما يشتق منها كأبواب الفعل، وأصل المشتقات، والمصادر بأنواعها من التصغير والنسب ويتمثل في القواعد والقوانين، التي تعرف بها أصول أبنية الكلمة ما ليست بإعراب ولا بناء".[6]

وعرَّفه أيضا ابن يعيش والرضي وابن مالك، لكننا اكتفينا بعرض بعض التعاريف فقط، وكل هذه التعاريف تتفق في الغرض وإن اختلفت في الألفاظ، ولعل أوضح تعريف لهذا العلم من خلال ما سبق هو أنه علم يتناول أبنية الكلمة العربية، والأحوال التي تعرض لها غير الإعراب والبناء.

---

[1]- ابن جني (أبو الفتح عثمان) ، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، القاهرة-مصر، ط1995،1،ج1، ص343.

[2] -ابن جني، المنصف، تح: إبراهيم المصطفى وعبد الله أمين، دار الثقافة العربية، مصر. القاهرة، ط1، 1954م، ج1، ص3-4.

[3]- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م، ص25.

[4]- محمد ابن الحسن الإستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب، تح: حسن ابن محمد ابن إبراهيم الحفظي، دار الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، ط1، 1966م، ص901.

[5]- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد الصديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر- القاهرة، دط، دت، ص113.

[6]- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، منشورات المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، ط1، 1986م، ص330.

ويبدو من المناسب أن نشير في هذا السياق، إلى أن مصطلحي الصرف والتصريف قد استخدما في الدراسات الصرفية القديمة بمعنى واحد تقريباً، وكان يعرف التصريف عندهم بمسائل التمرين، أما المحدثون فقد حاولوا التفريق بين المصطلحين، ومن هؤلاء عبد الصبور شاهين الذي خص الصرف بالمعنى العلمي وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء، والتصريف بالمعنى العملي وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل والمفعول، أو تحويله إلى اسم التفضيل.[1]

2- نشأة علم الصرف ومراحل تطوره :

نشأ علم الصرف تحت عباءة النحو، وذلك بعدما شعر العرب بحاجتهم إليهما لحفظ كتاب الله تعالى من اللحن الذي بدأ يشيع بعد دخول الأعاجم في الإسلام، ولم يكن النحو والصرف منفصلين عن بعضهما، إذ لا نجد في بدايات التأليف كتاباً مستقلاً في الصرف يجمع مباحثه كلها، وإنما كانت تلك المباحث مبثوثة في المصنفات النحوية ممتزجة بها، والدارس لمسار تطور الصرف والنحو يجد أنهما قد مرا بأربع مراحل هي :[2]

1. **مرحلة النشوء** : وتبدأ هذه المرحلة من سنة 40هـ إلى 154هـ ، وقامت هذه المرحلة في البصرة ولها طوران:

الطور الأول: اتسم باختلاط علم النحو والصرف وعلم القراءات، وعدم ظهور حركة التصنيف لاعتمادهم على المحفوظ في صدورهم، ومن أبرز علماء هذا الطور: أبو الأسود الدؤلي (69هـ) وتلاميذه نصر بن عاصم الليثي، وعبدالله ابن اسحاق الحضرمي، وعبد الرحمان بن هرمز.

الطور الثاني : اتسم هذا الطور بانفصال علم القراءات عن علم النحو والصرف، واتساع علم النحو والصرف، وظهور حركة التصنيف فيه، ومن أشهر علماء هذا الطور عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمر بن العلاء .

2. **مرحلة النمو** : وتبدأ هذه المرحلة من سنة 155هـ -220هـ ، قامت في البصرة والكوفة واتسمت بتعدد مواطن هذا العلم، وبكثرة العلماء، مما جعله يزدهر، فظهرت مسائل الخلاف، والمناظرات، وكثُرت المصنفات، ومن أشهر علماء هذه المرحلة الخليل بن أحمد الفراهيدي(175هـ)،

[1]- ينظر، عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ - 1980م، ص23.

[2]- ينظر، محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص37-45.

ويونس بن حبيب(182هـ)، وسيبويه(180هـ) الذي صنَّف الكتاب، وهو أقدم كتاب نحوي وصرفي يصلنا، وكل هؤلاء من علماء البصرة، أما الكوفيون فقد ألفوا في بعض أبواب الصرف كتباً خاصة، لكن لم تصل تآليفهم إلى حد يجعل الصرف منفرداً عن النحو بالتأليف، فصنّف أبو جعفر الرؤاسي (190هـ)كتابا سماه التصغير، والكسائي (189هـ) ألف كتاب المصادر، والفراء (207هـ) ألف كتاب فعل وأفعل، وكتاب الجمع والتثنية في القرآن، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، والإدغام.

3. **مرحلة النضج والكمال** :وتبدأ هذه المرحلة من221هـ إلى292هـ ، اتسمت بنضوج علمي النحو والصرف واكتمالهما، وانفصال علم الصرف عن علم النحو، ويكاد يجمع الباحثون أن أبا عثمان المازني هو أول من فصل الصرف عن النحو فصلاً حقيقياً كاملاً، وأفرد لأبواب الصرف مؤلفاً خاصاً بها، هو كتاب التصريف للمازني (247هـ)، يقول شوقي ضيف:" فأصبح على يديه علماً مستقلاً بأبنيته وأقيسته وتمارينه الكثيرة التي ذلل بها شوارده ويسَّرها للباحثين من بعده."[1]

4. **مرحلة الترجيح** :" وتبدأ من سنة293هـ إلى غاية عصرنا الحاضر، نشأت في بغداد ثم توزعت في أقطار العالم الإسلامي، اتسمت بوجود موطن جديد لهذا العلم وهو بغداد وظهور مذهب جديد فيه يقوم على أساس المفاضلة بين المذهب البصري والكوفي، ولهذه المرحلة طوران :

الطور الأول: وهو طور العلماء المتقدمين، وينتهي سنة 347هـ ومن علماء هذا الطور الزجاج (311هـ) ألف كتاب الجمل، وابن السراج(316هـ) ، وابن درستويه (347هـ)."[2]

الطور الثاني : طور العلماء المتأخرين واتسم هذا الطور بتعدد مواطن هذا العلم وكثر العلماء وتنوعت المؤلفات، ومن أشهر علماء هذا الطور أبو سعيد السيرافي (368هـ) وأبو علي الفارسي (377هـ) الذي ألف كتاباً في الصرف سمَّاه التكملة، وابن جني (392هـ) الذي ألف كتاباً سمَّاه التصريف الملوكي "ويعد هذا الكتاب خطوة جديدة في تطور الصرف، لأن ابن جني رتب موضوعاته ترتيباً أدق من ترتيب سيبويه والمازني، كما أن هذا الكتاب فيه دلالة على المعنى العلمي للصرف لما فيه من تقرير لأصوله وقواعده"[3]، كما شرح تصريف المازني بشرح سماه المنصف، وعبد القاهر الجرجاني (471هـ) الذي ألف كتاباً سماه المفتاح في الصرف، والزمخشري (538هـ) له كتاب المفصل، وابن يعيش(643هـ) الذي شرح التكملة للفارسي، وابن الحاجب (646هـ) الذي ألف رسالة في الصرف سمَّاها الشافية،" ويعد هذا

[1]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط7، دت، ص121.

[2] -محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص185.

[3]- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ، ص33.

الكتاب من أهم كتب الصرف، لأنه جمع خلاصة دراسات الصرف السابقة منذ سيبويه حتى عصره"، وابن عصفور (669هـ) الذي ألف كتاباً في الصرف سماه الممتع في التصريف، ابن مالك(672هـ) له منظومة في علم الصرف اسمها لامية الأفعال، وله إيجاز التعريف في فن التصريف، وتحفة المودود في المقصور والممدود، والرضي الإستراباذي (ت688هـ) الذي شرح شافية ابن الحاجب، وأبو حيان الأندلسي (745هـ) الذي لخص كتاب الممتع وسماه المبدع، وابن هشام الأنصاري (761هـ)، له كتاب بعنوان كفاية التعريف في فن التصريف، وله شرح على شافية ابن الحاجب اسمه عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب .

"فدراسة الصرف لم تتقدم بعد ابن الحاجب وابن مالك كثيراً، ومعظم من كتبوا فيه كانوا عيالا عليهما في مادة الصرف، وفي طريقة بحثه مع الاستفادة مما ذكر سيبويه ومن جاء بعده كالمازني وابن جني والزمخشري وغيرهم."[1]

3- فائدة علم الصرف وأهميته:

تظهر أهمية علم التصريف في قول ابن عصفور : " التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي، ولغوي إليه أيما حاجة، لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف."[2]

أما الشيخ الحملاوي فقد صور فائدة الصرف تصويراً واضحاً، حين قال:" فما انتظم عقد علم إلا والصرف واسطته، ولا ارتفع مناره إلا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تعرف سعة كلام العرب، وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينية والدنيوية." [3]

إنه اعتراف من علماء العربية بأهمية علم الصرف وضرورة الاعتماد عليه في دراسة النحو واللغة بشكل عام، ويكفي في بيان فضل علم الصرف أن جزءاً كبيراً من اللغة يتوقف عليه لأن كثيراً من اللغة يؤخذ بالقياس ولا يتوصل إلى القياس إلا بعلم الصرف، وتتجلى فائدة علم الصرف في حفظ اللسان

---

[1]- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص39.

[2]-ابن عصفور، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان، 1398هـ، ط3، ص15.

[3]- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تقد: محمد بن عبد المعطي، تح: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان، الرياض، ط، دت، ص47.

من الخطأ في نطق المفردات، وحفظ اليد من الخطأ في الكتابة، ومعرفة الحروف الأصلية من الزوائد بتصريف الكلمة ومعرفة اشتقاقها، والاستعانة به على فهم كلام الله ورسوله.[1]

4- ميدان علم الصرف:

يدرس الصرف الكلمة المفردة، بمعرفة التغيرات التي تطرأ عليها سواء أكان ذلك التغيير لسبب لفظي أو معنوي، كالصحة والإعلال والأصالة والزيادة ونحوها، ومن ثم حصر علماء العربية موضوع الصرف فيما يلي:

الأسماء المتمكنة أي الأسماء المعربة، والأفعال المتصرفة، أي الأفعال التي تشتق منها صيغ الفعل المختلفة وهذا يعني أن علم الصرف لا يتناول بالدراسة كلاً من : الأسماء الأعجمية، والأسماء المبنية كالضمائر وأسماء الاستفهام، أسماء الشرط والأسماء الموصولة والظروف وغيرها، والأفعال الجامدة مثل: عسى ليس، بئس، والحروف بأنواعها المختلفة. [2]

وفيما يلي تصنيف التغيرات التي يدرسها الصرف كما تحدث عنها العلماء :[3]

1. **تغيرات معنوية:** كتحويل بنية الكلمة إلى أبنية وصيغ مختلفة، كتحويل المصدر إلى اسم فاعل أو اسم مفعول، وهذه التغيرات يرافقها تغير دلالي أي معنوي، فالمصدر عند تغير بنيته إلى اسم فاعل لا تبقى دلالته كما هي.
2. **تغيرات لفظية** : وهي تتعلق بقوانين بناء الكلمة، وتآلف أصواتها ولا يرافقها تغيير في المعنى مثل تحويل بَيَعَ إلى باع، وقول إلى قال.

5- موضوعات الدرس الصرفي القديم :

لقد كانت دراسة الصرف عند الصرفيين القدامى دراسة طويلة وتضم موضوعات كثيرة متشعبة لاسيما في كتاب سيبويه الذي ضم مسائل النحو والصرف فلم تكن عنده هذه المسائل مبوبة أو مقسمة، على النحو الذي جاءت به في كتب المتأخرين، لذلك اقتصرنا في هذا المبحث على بعض موضوعات الدرس الصرفي القديم نذكر منها:

---

[1] -ينظر، المرجع السابق، ص 49.

[2] - ينظر، عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، دط، دت ، ص9.

[3] - عائشة عبيزة، محاضرات في علم الصرف، 2014م، على الساعة 8.00 ←9.25.

5-1- الميزان الصرفي:

الميزان الصرفي مقياس وضعه علماء العرب لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وهو من أحسن ما عُرف من مقاييس في ضبط اللغات ويسمى الوزن في الكتب القديمة أحياناً (مثالا) ؛ فالمثل هي الأوزان. ولما كان أغلب الكلمات العربية يتكون من ثلاثة أحرف، جعل الصرفيون الميزان الصرفي مكونا من ثلاثة أحرف أصول هي(ف ع ل)، وجعلوا الفاء تقابل الحرف الأول، والعين تقابل الحرف الثاني، واللام تقابل الحرف الثالث، من كل كلمة ثلاثية الأصول بحيث تكون الأحرف الثلاثة مصورة بصورة الكلمة الموزونة من حيث الحركات والسكنات، وعدد الحروف وترتيبها.[1]

5-2- المجرد والمزيد:

المجرد: هو ما كانت جميع حروفه أصلية، ويكوم في الاسم على ثلاثة أنواع هي:
المجرد الثلاثي، المجرد الرباعي، المجرد الخماسي، أما الفعل فيكون إما ثلاثياً أو رباعياً، ولا يكون خماسياً.
المزيد: هو ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو أكثر، وتكون الزيادة إما بتضعيف حرف أو أكثر من أحرف الكلمة الأصلية، أو تكون بزيادة حرف ليس من جنس حروف الكلمة، وقد جمعت حروف الزيادة في قولهم سألتمونيها.[2]

5-3- أبنية الأسماء:

"قسم سيبويه الأسماء إلى نوعين قسم يسمى به وهو الأسماء وقسم يوصف به سواء أكان مشتقا أم غير مشتق وسماه الصفات، وقد بحث هذين القسمين معاً ولم يفصل بينهما. ولم يتكلم الصرفيون القدامى على وجود أسماء ثنائية لها أبنيتها وصيغها الخاصة، وإنما كان بحثهم منصبا على الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية، وسيبويه نفسه قرر أنه لا وجود لاسم متمكن ثنائي، وإنما جميع الأسماء من ثلاثة أحرف أو أكثر وما جاء منها على حرفين فإنما هو ثلاثي حذف أحد أحرفه."[3]

فجاءت أوزان الأسماء عندهم على النحو الآتي: أوزان الاسم الثلاثي المجرد، وأوزان الاسم الرباعي المجرد وأوزان الاسم الخماسي المجرد.

---

[1]- ينظر، هادي نهر، الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ط1، 2010م، ص17.
[2]- ينظر، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص90 - 100 .
[3]- نفسه، ص135.

5-4- أبنية الأفعال:

الفعل :" هو ما دلَّ على حدث وزمن، وهو ثلاثة أنواع:ماضٍ، مضارع، وأمر، وهو بالنسبة لفاعله مبني للمعلوم ومبني للمجهول، وبالنسبة لعمله لازم ومتعد وبالنسبة لأبنيته مجرد ومزيد."[1]

1. **الفعل الماضي**: هو ما دلَّ على حدوث شيء قبل زمن التكلم.
2. **الفعل المضارع**: هو الفعل الدال على الزمن الحاضر أو المستقبل، ويصاغ الفعل المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة وهي أنيت.
3. **فعل الأمر**: هو الفعل الدال على الطلب، ويصاغ من المضارع بحذف حرف المضارعة.

الفعل المبني للمعلوم: يكون بإسناد الفعل إلى فاعله.

الفعل المبني للمجهول:يكون بإسناد الفعل إلى نائب الفاعل.

الفعل المجرد والمزيد:

1. الفعل المجرد: المجرد الثلاثي ، المجرد الرباعي
2. الفعل المزيد: المزيد الثلاثي ، المزيد الرباعي

الفعل الصحيح والمعتل: ينقسم الفعل من حيث طبيعة أحرفه(أي باعتبار قوة أحرفه وضعفها) إلى قسمين هما:[2]

1. **الصحيح**: هو الفعل الذي تخلو حروفه الأصلية من أحرف العلة، مثل كَتَبَ ودَحْرَجَ ، وهو ثلاثة أقسام هي:
   - **السالم**: ما لم يكن أحد أحرفه الأصلية حرف علة ولا همزة ولا مضعفاً، مثل: كتب، ذهب
   - **المهموز**: ما كانت أحرفه الأصلية همزة، وهو ثلاثة أقسام: مهموز الفاء كأخذ، ومهموز العين كسأل، ومهموز اللام كقرأ.

[1]- المرجع السابق، ص377.

[2] -عائشة عبيزة، محاضرة علم الصرف، 2014م.

- **المضعف:** ما كان أحد أحرفه الأصلية مكرراً بغير الزيادة، وهو قسمان: مضعف ثلاثي مثل شدّ، عدّ، مرّ ، ومضعف رباعي مثل: زلزّل ، دمدّم.

2. **المعتل:** هو الفعل الذي تكون أحد حروفه الأصلية حرف علة، مثل وعد، قال، رمى وهو أربعة أقسام هي :[1]

- **المثال:** ما كانت فاؤه حرف علة، مثل : وعد، ورث.
- **الأجوف:** ما كانت عينه حرف علة، مثل : قال، باع.
- **الناقص:** ما كانت لامه حرف علة، مثل: رمى، رضي.
- **اللفيف:** هو ما كان فيه حرفان من أحرف العلة أصليان، مثل: طوى، وفى. وهو قسمان:

لفيف مقرون ولفيف مفروق، فاللفيف المقرون ما كان حرفا العلة فيه مجتمعين، مثل: طوى، نوى. واللفيف المفروق ما كان حرفا العلة فيه مفترقين، مثل: وفى، وعى، وقى.

5-5- أبنية المصادر :

المصدر: هو الاسم الذي يدل على الحدث مجرداً من الزمن والشخص والمكان، وهو عند البصريين أصل المشتقات، في حين ذهب الكوفيون إلى أن أصل الاشتقاق هو الفعل، والمصدر ثلاثة أنواع هي:

المصدر القياسي، السماعي، الصناعي.[2]

5-6- المشتقات:

المشتقات في اللغة العربية سبعة أنواع هي:

1. **اسم الفاعل:** هو الاسم المشتق من الفعل المعلوم، ليدل على من قام بالحدث على وجه الحدوث، وليس على وجه الثبوت، مثل : كاتب، قائل.ويشتق اسم الفاعل على النحو التالي:

- يشتق من الثلاثي المجرد على وزن فاعل، مثل: كتب← كاتب، قرأ← قارئ.
- يشتق مما فوق الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة مع كسر ما قبل الآخر، مثل: يقاتل ← مُقاتِلٌ ، يستخرج ← مُسْتخرِجٌ.

[1]- ينظر، المرجع السابق.

[2]- ينظر، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص208، 209.

1. **اسم المفعول:** هو اسم مشتق من الفعل المجهول، ليدل على من وقع عليه الحدث على وجه الحدوث لا على الثبوت، ويشتق اسم المفعول على النحو التالي:

- من الثلاثي المجرد على وزن مفعول، مثل: كتب ← مكتوب.
- يشتق مما فوق الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر، مثل: يقاتل ← مُقاتَل ، يستخرج ← مُستخرَج.
- وقد ينوب عن صيغة المفعول أربع صيغ هي: فعيل، فعل، فعلٌ، فُعلة.

2. **الصفة المشبهة:** هي اسم مشتق يدل على صفة ثابتة لصاحبها في كل الأزمنة ثبوتا عاما.تشتق الصفة المشبهة من الثلاثي سماعا على الأوزان التالية:

فَعْلٌ مثل شَهْم، فُعْل مثل صُلْب، فِعْل مثل نِكْس، فَعَلٌ مثل حَسَنٌ، فَعُل مثل عَجُل، فَعالٌ مثل جبانٌ، فُعالٌ مثل شُجَاعٌ، فَعيلٌ مثل شَريفٌ...الخ. وتشتق من غير الثلاثي المجرد علي صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول، وذلك إذا قصد من المشتق معنى الثبوت والدوام، مثل: طاهر، ممدوح...الخ.

3. **صيغ المبالغة:** هي ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل، مع مبالغة في المعنى ولصيغ المبالغة أوزان هي:فَعَّالٌ، فُعَّالٌ، فَعيل، فُعولٌ، فَعالة، مِفْعَال، فَعِلْ، مِفْعيلٌ، فَعُول، فَعيل، فَيعُولٌ. وأوزان صيغ المبالغة كلها سماعية، فيحفظ منها ما ورد عن العرب ولا يقاس عليه.

4. **اسم التفضيل:** هو اسم يشتق من الفعل ليدل على أن شيئين اشتركا في صفة وأن أحدهما زاد عن الآخر فيها، مثل: زيد أكرم من عمر، وكل أسماء التفضيل على صيغة واحدة هي أفعل ماعدا ثلاثة منها هي: خيرٌ، شَرٌ، حَبٌ، فقد سقطت الهمزة منها لكثرة الاستعمال وهكذا سمع عن العرب ويجوز استعمالها على الأصل، فتثبت الهمزة فنقول: أخير، أشر، أحبُ.

5. **أسماء الزمان والمكان:**

اسم الزمان: هو اسم مشتق من الفعل للدلالة على زمن حدوثه، مثل: جئت عند مغرب الشمس، أي وقت غروبها.

اسم المكان: وهو اسم مشتق من الفعل للدلالة على مكان حدوثه، مثل: اتجهت نحو المغرب، أي نحو مكان غروب الشمس.

6. **اسم الآلة:** هو اسم مبدوء بميم زائدة للدلالة على ما حصل الفعل بواسطته.[1]

[1]- ينظر، عائشة عبيزة، محاضرات في علم الصرف، 2014م.

5-7- أبنية جموع التكسير:

الجمع: هو الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين أو اثنتين، ويكون على ثلاثة أنواع هي:[1]

1. **جمع المذكر السالم**: وهو ما سلم بناء مفرده عند الجمع، ويصاغ بزيادة واو ونون على مفرده في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر.

2. **جمع المؤنث السالم**: وهو ما سلم بناء مفرده عند الجمع، ويصاغ بزيادة ألف وتاء بلا تغيير في صورته وهيئة بنائه، فتقول في زينب زينبات، وفي فاطمة فاطمات.

3. **جمع التكسير**: وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغير بناء واحده لفظا وتقديرا، لأن صورة مفرده تتغير عند الجمع وتبنى بناء جديدا يختلف عن بناء المفرد، ولجموع التكسير أوزان كثيرة متنوعة وهي نوعان: جموع القلة وهي التي تصدق على ثلاثة إلى عشرة وأوزانها أربعة هي: أفْعُل، أفْعال، أفْعِلَة، فِعلة. أما جموع الكثرة فهي التي تصدق على عشرة إلى غير نهاية، وأوزانها كثيرة جداً واختلف في الفرق بين النوعين، فقد تستعمل جموع الكثرة في القليل نحو قرُوء في قوله تعالى: " ثلاثة قروء" وشُسوع في قول العرب ثلاثة شسوع، ويستغنون ببناء القلة على بناء الكثرة، نحو: أجلة في جمع جلال، وأعنَّة في جمع عنان.[2]

ويمكن تلخيص ما تقدم بأن علم الصرف هو دراسة أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء، وقد استخدم الصرفيون القدامى مصطلح الصرف والتصريف بمعنى واحد، أما المحدثون فقد فرقوا بينهما، وأن الصرف نشأ مسائل متفرقة في كتب النحو خاصة كتاب سيبويه، ثم جاء بعده المازني، فكان من أوائل الذين أفردوا للصرف كتباً خاصة وفصلوه عن النحو، وكل ما قيل عن نشأة النحو يمكن أن يقال عن نشأة الصرف الذي يختص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة.كما يختص الصرف بموضوعات كثيرة فصّل فيها الصرفيون القدامى حاولنا ذكر بعضها باختصار.

[1]- ينظر، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص293.

[2]- ينظر، نفسه، ص293.

الفصل الأول: أصناف الوحدات الصرفية في دراسات المحدثين .

1. مفهوم الوحدة الصرفية وأنواعها
2. أصناف الوحدات الصرفية عند تمام حسان.
3. أصناف الوحدات الصرفية عند عبد العزيز عبد الدايم.

تمهيد:

يُعنى الدرس الصرفي الحديث، وهو المستوى الثاني من مستويات التحليل اللغوي، بتناول الكلمة خارج التركيب، فيدرس صيغ الكلمات من حيث بناؤها والتغيرات التي تطرأ عليها من نقص أو زيادة، وأثر ذلك في المعنى. ويبحث علم الصَّرف في موضوعات كثيرة، مثل: أبنية الأفعال وأبنية الأسماء والمشتقات والمصادر...الخ ومجال بحثه في الوحدات الصرفيَّة المسمَّاة المورفيمات Morphemes.[1]

"وتمكن أهمية الدراسات الصَّرفية في أنها تساعد على إيضاح العلاقات بين الكلمات داخل الجمل وعلى تحليل البناء الداخلي للكلمات، وحصر المورفيمات المتصلة التي تلحق بكل نوع من أنواع الكلمات كالسوابق واللواحق."[(2)]

والبحث اللغوي الحديث يتعامل مع مسائل الصرف على أساس صوتي، بدلاً من اعتماد القدماء على الكتابة في تحديد الكلمة .[(3)]

ويطلق الدارسون المحدثون على الدرس الصرفي الحديث مصطلح المورفولوجيا، وهي ذلك العلم الذي يتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والوحدات،[(4)] كما أنه يشير إلى دراسة الوحدات الصرفية (المورفيمات) دون أن يتطرّق إلى مسائل التركيب النحوي (Syntaxe) ومكانه في اللسانيات الحديثة بعد الأصوات وقبل النحو والدلالة، فهو يأتي ضمن تسلسل العناصر اللغوية الذي انتهجته اللسانيات الحديثة والذي يبدأ من الأصوات إلى البنية إلى التركيب النحوي، ثم الدلالة التي تمثل قمة هذه العناصر وثمرتها.[(5)]

هذا التسلسل اللغوي الذي ربما لم يتبعه القدامى ولم يسيروا على نهجه في دراستهم غير أن هناك من الباحثين من يرى أن علماءنا القدامى تنبهوا إلى أهمية الصرف والدور الذي يلعبه في علم الإعراب

---

[1] ينظر، محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للنشر، القاهرة، دط، 2001م، ص106.

[(2)] عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، ط1، 2006م، ص97.

[(3)] ينظر، محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص106.

[(4)] ينظر، عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص94.

[(5)] ينظر، أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات ، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008م، ص137.

يقول أحمد قدور: " وإن الناظر في كتبهم يرى مدى التوفيق الذي أحرزوه في استثمار المعطيات الصرفية لصالح درسهم الإعرابي الذي صحَّ أن يطلق عليه مصطلح النحو لأنه كان يجمع حقيقة بين خلاصة علم الصرف وقواعد الإعراب على صعيد واحد."[1]

وتنبهوا أيضا إلى الصلة الوثقى بين الأصوات والتغيرات الصرفية حين قدَّموا لأبواب الإدغام والإبدال ونحوهما بعرض للأصوات العربية ومخارجها وصفاتها، فأحمد قدور يرى أن هذا دليل على فهمهم لتسلسل العناصر اللغوية ووقوفهم على حدوده، وإن لم يتَّبعوه نهجاً لهم في الإجراء الدراسي، وما ذلك إلا لتشعب المواد المطروحة على بساط البحث، وتعدد وجهات النظر واشتجار العلوم اللغوية بما سواها من علوم كالمنطق والبحوث الفقهية والأصولية والكلامية.[2]

وقدَّم أحمد قدور مثالين يؤكد بهما رأيه؛ أحدهما يمثل عمل الخليل بن أحمد (ت175هـ) في معجمه العين حيث تناول فيه مسائل صرفية تتعلق بطرق الوصول إلى الكلمات من خلال الحروف وأصوات الطبيعة وما يتصل بها كالنحت، ثم كان بعد ذلك بناء المعجم صوتيا وصرفيا كالاعتماد على نظرية التقاليب، أما الآخر فهو عمل ابن جني (ت392هـ)، في كتابه سر صناعة الإعراب حيث ذكر أن الأَولى تقديم درس الصرف على درس الإعراب.[3]

"والفرق بين نظرة الاتجاهين الحديث والقديم إلى علم الصرف أن الثاني كان يتناوله ضمن القواعد النحوية ولم يكن يتناوله تناولاً مستقلاً بذاته أضف إلى ذلك أن هذا التناول قد غلبت عليه النزعة المعيارية وزادته الطرق التعليمية حدة باحتكامها إلى قواعد الصواب والخطأ وحدها، بخلاف الأول الذي كانت نظرته علمية موضوعية وصفية واقعية."[4]

وفي هذا السياق يُفرق الدكتور عبد المقصود بين الدرس الصرفي القديم والدرس الصرفي الحديث، فهو يرى أن الفرق بينهما هو عين الفرق بين عالم اللغة ومعلم اللغة، فعالم اللغة يفحص ويصف الظواهر اللغوية، أما معلم اللغة فهو الذي يسأل عن الصواب والخطأ، كما يرى أن دراسة القدامى للصرف دراسة معيارية، تقنن وتقعّد وتضع مقاييس الصواب والخطأ، أما دراسة المحدثين للصرف فهي دراسة

---

(1) أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص186.

(2) ينظر، نفسه، ص187.

3 - ينظر، نفسه، 187.

4 – عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص98.

وصفية تستقرئ وتصف وتصنف، وبذلك استطاع الوصفيون من علماء اللغة أن يكشفوا عن جوانب علمية إيجابية في التراث اللغوي العربي، في ضوء تأثرهم باللسانيات الحديثة مع ملاحظة مهمة ينبغي وضعها في الاعتبار وهي أن هذا يجب أن لا يقلل من قيمة التراث، بل لابد أن يكون تأكيداً لقيمته، لأن نقطة الانطلاق سوف تكون هي التراث[1].

ومن أهم الدراسات الحديثة التي أعادت قراءة التراث في ضوء التأثر بمفاهيم اللسانيات الحديثة يمكننا أن نشير إلى مايلي:

1- محاولة تمام حسان في إعادة وصف النظام الصرفي، وكانت غاية الباحث في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، ما ذكره في قوله: " والغاية التي أسعى وراءها أن ألقي ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة."[(2)]

أي أنه أعاد وصف أنظمة اللغة العربية من خلال منظور منهجي جديد أخذه من اللسانيات الحديثة.

2- دراسة الطيب بكوش في كتابه "التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث" وهو كتاب يكشف عن خصائص النظام الصرفي العربي، مع ربط الصلة بين واقعين القديم والحديث والاستفادة من المفاهيم الحديثة في فهم بعض المفاهيم القديمة وتصحيحها.[(3)]

3- دراسة عبد الصبور شاهين في كتابه "المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي" التي وضع فيها منهجا جديدا للصرف العربي، وذلك باستثمار الدراسات الصوتية الحديثة ونتائجها وأقر أنه لا يفصل بين النحو والصرف إلا خطوط رفيعة ، بحيث تتداخل أحيانا الظواهر النحوية والصرفية في إطار الظاهرة الصوتية التي ينبنيان عليها. [(4)]

4- دراسة عبد العزيز عبد الدايم في كتابيه: "نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج" و"النظرية اللغوية في التراث العربي"، ويعد هذان الكتابان من المحاولات الرائدة في تناول طبيعة الدرس

---

[1] ينظر، المرجع السابق، ص99.

[(2)] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، طبعة 1994م، ص10.

[(3)] ينظر، الطيب بكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مطبعة جمهورية تونس . المطبعة العربية، ط3، 1992م، ص27.

[(4)] ينظر، عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة للصرف العربي، مؤسسة الرسالة، دط، 1980م، ص15.

الصرفي بعيداً عن التأثر بالنحو كما تحدث في كتابه الأول عن الظاهرة الصرفية في ضوء التراث والمعاصرة [1]

1. مفهوم الوحدة الصرفية (المورفيم) :

يعد المورفيم من أهم الركائز الأساسية لعلم الصَّرف ،فهو أساس التحليل الصرفي عند المحدثين،"فإذا كان الفونيم يشكل قاعدة التحليل الفونولوجي للأصوات ،فإن المورفيم يشكل قاعدة التحليل الصرفي للصيغ أو الأبنية ."[2]

ويعد أول مرحلة من مراحل التركيب في اللغة، فالمورفيم هو العنصر الصرفي المشترك بين جميع اللغات وذلك لكونه أصغر وحدة مؤثرة صرفياً. ويلاحظ أن للمورفيم في الدراسات الصرفية الحديثة مقابلات وترجمات متعددة منها: المورفيم، الصرفيم، المونيم، الصيغم، الوحدة الصرفية، الوحدة الصرفية المجردة..الخ.[3]

وسنكتفي في هذا المبحث بتقديم مفهوم المورفيم عند الغرب ثم عند العرب دون المتابعة التفصيلية للتعاريف المتعددة .

1-1- مفهوم المورفيم عند الغرب :

"المورفيم مفهوم غربي مأخوذ من الكلمة اليونانية Morphe بمعنى شكل أو صيغة، ويقابلها في الإنجليزية form، وأول من عرف المورفيم كما يقول روبنز Robins وأدرك مكانته في التحليل اللغوي هم قدماء اللغويين الهنود، ومن أشهرهم بانيني panini الذي يعزى إليه مبدأ الأخذ بالعناصر الصفرية كذلك."[4]

ومن أهم التعاريف التي قدمها علماء الغرب في باب المورفيم مايلي:

- يذهب فندريس Vendryes في كتابه "اللغة" إلى أن المورفيم عناصر صرفية تربط بين الأفكار التي يتكون منها المعنى العام للجملة، وهذه الأفكار واضحة في السيمانتيم(Semanteme) أو نواة

---

[1] ينظر، عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، حولية 21، رسالة158، 2000-2001م، ص11.

[2] نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، دار الفتح ، جامعة الشارقة ، دط، 2008، ص141.

[3] – ينظر، حاشية رقم 3 عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ص95.

[4] سميح بو مغلي ، دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث ،مجلة البلقاء ،كلية الآداب والعلوم جامعة عمان ، المجلد7، العدد الأول ،2000، ص5.

المعنى المعجمي. وبهذا فهو يرى أن المورفيم هو العنصر الذي يعبر عن النسبة أو العلاقة بين الماهيات(Semanteme) وهي حسب مفهوم فندريس عنصر لغوي يعبر عن الفكرة التي في الذهن فعندما نقول الحصان يجري، فإن العلاقة بين فكرة الحصان وبين فكرة الجري هي ما يسميه المورفيم، وهي هنا علاقة إسناد أي إسناد الجري إلى الحصان.[1]

ويطلق فندريس على مفهوم المورفيمات مصطلح دوال النسبة، ويرى أن دال النسبة في غالب الأحيان يكون عبارة عن عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع) يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض.[(2)]

- يرى العالم اللغوي الأمريكي بلوم فيلد Bloomfield "أن المورفيم صيغة لغوية لا تحمل أي شبه جزئي في التتابع الصوتي والمحتوى الدلالي مع أي صيغة أخرى ."[(3)]
- يقول اليس Ellis: "إن المورفيم هو وحدة المعنى أي أصغر عنصر ذي معنى وفي اصطلاح الصينيين يسمون الأفكار كلمات مليئة والمورفيمات كلمات فارغة ."[(4)]
- وقد أورد الدكتور محمود السعران في كتابه "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي" تعريف بلوخ وتراجر Block and Trager وهما "من كبار لغوي المدرسة الأمريكية ،يعرفان المورفيم بأنه أي صيغة سواءً أكانت حرة أم مقيدة ،لا يمكن تقسيمها إلى أجزاء أصغر منها." [(5)]
- أما هوكيت Hocket فيقول :"إن المورفيم هو أصغر عنصر له معنى بمفرده في سياق اللغة المعينة ."
- جليسون Gleason يرى "أن المورفيم هو أصغر وحدة صرفية، ذات معنى على مستوى التركيب." [(6)]

---

[1] ينظر، فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد قصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة2014م، ص105.

[(2)] ينظر ، نفسه، ص 105.

[(3)] محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، دار قباء للنشر ،القاهرة، ط1 ، دت ، ص90.

[(4)] فندريس ، اللغة ، ص 116.

[(5)] محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت، دط ، دت، ص 230.

[(6)] سميح أبو مغلي، دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث ،ص 6.

- أما العالم اللغوي الفرنسي أندري مارتيني Martinet، فقد اقترح للدلالة على معنى المورفيم مصطلحا آخر بديلاً للكلمة هو الوحدة الدالة (Monéme) ويقسمه إلى قسمين هما [1] :

  - الوحدة الدالة الصرفيَّة (Morphéme) أو الوحدة الصرفية توسعاً.
  - الوحدة الدالة المعجمية (Lexéme) أو الوحدة المعجمية أو الدلالية توسعاً أيضا.

ويوضح الدكتور أحمد قدور ما قصده مارتيني، فيشير أن المونيم عنده يساوي لكسيم+مورفيم ووضح ذلك بمعادلة رياضية :

أ- سمع ، ركب ، رجع : وحدات معجمية (Lexéme)

ب- لا ، به ، الهاء : وحدات صرفية (Morphéme)

ت- أمثلة أ +ب : وحدات دالة (Monéme)

ويرى مارتيني أن "الوحدات الصرفية عددها قليل، وهي أكثر استقراراً من الوحدات المعجمية فالوحدات الصرفية هي صنف مغلق، أما الوحدات المعجمية فعددها كبير، وهي صنف مفتوح وأشار أحمد قدور إلى أن ما ذهب إليه مارتيني يستند إلى نظريته المعروفة بنظرية التقطيع المزدوج."[2]

2-1- مفهوم المورفيم عند العرب:

مصطلح المورفيم لم يكن حاضراً عند النحاة العرب القدامى، فقد كانوا يستخدمون بدلاً منه مصطلح الكلمة، التي لقيت في كتبهم حظاً وافراً بصفتها أساس التحليل الصرفي، وعرَّف النحاة العرب الكلمة "بأنها اللفظة الدالة على معنى مفرد." [(3)] .كما قسموا الكلم إلى ثلاثة أقسام هي : اسم وفعل وحرف .

ومن هنا يمكن القول إن "مفهوم المورفيم وأقسامه بالنسبة للنحاة العرب القدامى يختلف عن مفهوم المورفيم عند اللغويين المحدثين، فالنحاة العرب لم يشيروا إلى المورفيم وما في معناه، فالكلمة قد تتكون من مورفيم واحد، فتكون في هذه الحالة أصغر وحدة صرفية، مثل :رجل وقد تتكون من مورفيمين أو أكثر

[1]- أحمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، ص193.

[2]- نفسه ،ص 194.

[(3)] ابن يعيش ، شرح المفصل ، مكتبة المتنبي ، القاهرة- مصر ، ج1 ، ص18.

فلا تكون أصغر وحدة صرفية مثل (شربت ،رجلان) أي أن الكلمة تختلف من حيث الكم عن المورفيم وهي في الغالب الأعم تتألف من أكثر من مورفيم لما يلتصق بها عادة من سوابق ولواحق وأحشاء، أي أن المورفيم قد يكون كلمة، أما الكلمة فقد تتكون من مورفيم واحد وقد تتكون من عدة مورفيمات."[1]

ويشير عبد العزيز عبد الدايم إلى "أن اللغويين العرب لم يتحدثوا عن وحدة دلالية أصغر من الكلمة وغاية ما هناك أن لهم مع حديثهم عن الكلمة حديثاً عما قد يبين الجنس الصرفي الذي وردت عليه الكلمة كالعدد والنوع والتعيين ...الخ وهو ما يعرف في الدرس اللغوي بالعلامات، وهو يكشف عن وعيهم بقيام العلامة بزيادة دلالة على دلالة الكلمة، وبأن الكلمة أصبح لها جزآن دلاليان ."[2]

كما بيَّن عبد الدايم أن سبب اتخاذ القدماء الكلمة وحدة صرفية يرجع إلى أنهم "أرادوا أن تطرد لهم الوحدة الصرفية، إذ يلزم اعتماد الكلمة أو جزئها وحدة صرفية، وقد اعتمدوا الكلمة وحدة صرفية لما رأوا أن جزء الكلمة لا يطرد وحدة صرفية، إذ ليس لعناصر الدلالة في الكلمة أجزاء تقابلها في اللفظ".[3]

والجدير بالذكر" أن علماء اللغة المحدثين طرحوا جانباً المفهوم التقليدي للكلمة لعدم دقته في الدلالة على وظائفها النحوية والصرفية، وحاولوا البحث عن أصغر الوحدات اللغوية الدالة على ذلك، وتكون في الوقت نفسه صالحة للتحليل اللغوي لجميع اللغات، وبالرغم من اختلافهم الشديد حول ذلك إلا أنهم وصلوا إلى مفهوم المورفيم من حيث هو أصغر الوحدات الصرفية التي تدل على وظيفة الكلمة المفردة، ووظيفتها وهي داخل التركيب ."[4]

أما تمام حسان فعرَّف المورفيم بأنه: "اصطلاح تركيبي بنائي ، ووحدة صرفية في نظام من المورفيمات متكاملة الوظيفة ،ونجده يفرق بين ثلاث كلمات مترابطة هي (باب، مورفيم، علامة) ويمثل لهذا الترابط بقوله : "إن باب الفاعل يعبر عنه مورفيم خاص هو الاسم المرفوع، وعلامته محمد مثلاً ."[5]

---

[1] سميح أبو مغلي ، دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث ،ص 15.

[2] عبد العزيز عبد الدايم ، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، ص29.

[3] – نفسه، ص31.

[4] حلمي خليل ، مقدمة لدراسة اللغة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، دط، 1997 م ، ص248.

[5] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص173 .

فالمورفيم حسب مفهومه هو معنى وظيفي، كالفاعلية أو المفعولية أو المشاركة أو المطاوعة ليس له شكل، إنما الشكل لعلامته وهي الصيغة أي البنية .

أما محمود السعران فيرى "أن المورفيم هو العلاقة أو العلاقات التي تنشأ بين المدركات (أو المعاني) فالعنصر المورفيمي في الشجرة مزهرة يتمثل في العلاقات القائمة بين الشجرة والإزهار، فالإزهار مسند إلى الشجرة وهو مسند إليها بطريقة الإثبات، ومسند إليها في زمن التكلم، ومسند على سبيل الإفراد وهذا الاسناد خبري تقريري."[1]

والملاحظ من تعريف تمام والسعران أنهما تحدثا عن المورفيم بمفهومه العام بغض النظر عن كونه صرفيا أو نحويا متبعين في ذلك الغربيين الذين لم يفرقوا بين المورفيم الصرفي والمورفيم النحوي. ويبدو أن السعران في تعريفه للمورفيم ،سار على هدى فندريس وتأثر به، مع اعترافه بأن "المورفيم عند المدرسة الأمريكية أوسع مجالاً منه عند أكثر لغوي أوروبا."[2] لأن المورفيم عند الأوربيين مرادف لكلمة مونيم، بينما يرتبط مصطلح المورفيم لدى الأمريكيين بالتحليل الصرفي، فالوظيفيون يطلقون على الوحدات الدالة مصطلح المونيمات وتنقسم إلى وحدات صرفية(مورفيم) ووحدات معجمية(لكسيم)، في حين يطلق التوزيعيون عليها جميعا مصطلح المورفيمات.

ونجد الدكتور نايف خرما في كتابه "أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة" يعرف المورفيم بأنه : "أصغر وحدة لغوية ذات معنى ."[3] وهو متأثر في هذا التعريف باللغوي الغربي ماريوباي .

يتضح لنا مما سبق ذكره أن اللغويين المحدثين عالجوا المورفيم بطريقة تختلف عن الطريقة التقليدية فالنحاة العرب القدامى كانوا يدرسون المورفيم في مقدمة كتبهم النحوية تحت عنوان الكلم، بينما يدرجه المحدثون تحت الدراسة التصريفية، أو ما يعرف اليوم بالمورفولوجيا .[4]

ونرى أن المحدثين العرب اختلفوا في أمر تعريف المورفيم باختلاف وجهات النظر وباختلاف المدارس اللغوية الحديثة التي ينتسبون إليها، فهم قد ساروا على نهج علم اللغة الحديث، وتأثروا باللغويين الغربيين

---

(1) محمود السعران ،علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص216.

2 نفسه، ص207.

(3) نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، عالم المعرفة ،الكويت، ط 2، دت ،ص226.

4- ينظر، نفسه ، ص 229.

وهذا واضح من خلال تعاريفهم، لكن جل التعريفات تكاد تتفق على أن المورفيم هو أصغر وحدة صرفيَّة تحمل معنى.

3-1- أنواع المورفيمات :

1- المورفيم الحر Free Morpheme: "هو الوحدة الصرفية القائمة بذاتها، من أنواعه ضمائر الرفع المنفصلة (أنا ، أنت، هو) وأداة النفي لا ،وأداة الجواب نعم ،الأعلام المعجمية إبراهيم إسحاق أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، وهذا النوع من المورفيمات بإمكانه أن يستقل عن الجملة أثناء عملية الكلام معطياً معنىً مفيداً ، كقولك لتلميذك : هل عملت الواجب ؟ فالإجابة المتوقعة هي نعم أو لا وهذه الميزة هي التي أكسبت هذا المورفيم اصطلاح الحرية، وهذا النوع من المورفيمات يأتي في صورة أبنية غير قابلة للتجزئة المورفيمية ،لأنها مجهولة الأصول."[1] أي ليس لها صيغة صرفية.

2- المورفيم المقيد Bonnd Morpheme :

"هو الذي لا يمكن استخدامه منفرداً، ولا يمكن أن يقوم بذاته بل يجب أن يتصل بمورفيم آخر سواءً أكان هذا المورفيم الآخر مقيداً مثله أم حراً، ومن أمثلته : علامة التأنيث ،علامة الجمع المذكر السالم ، ال التعريف، حروف المضارعة، ياء النسبة، الألف والنون لدلالة على المثنى مثل (مسلمان)، الواو والنون لدلالة على معنى الجمع والتذكير مثل(مسلمون)، التاء المربوطة لدلالة على التأنيث مثل (مسلمة)...وغيرها من التغيرات التي تولد الصيغ الصرفية."[2] وهناك من يرى أن هذا المورفيم المقيد له أنواع هي :[3]

- **المورفيم الجذري Root morpheme** :

المقصود بالجذر هنا المادة الخام (الحروف الأصلية) أي الحدث العاري من كل صيغة تضيف إليه خصوصية ما، فمثلا الجذر (ض.ر.ب)لا يصلح التلفظ به إلا من خلال صيغة ضَرَبَ أو ضارب أو مضروب...الخ، وهذا لا يعني أن الجذر بهذه الطريقة لا يحمل معنى معجمياً بل يحمل المعنى الخام الذي

[1]- خالد عثمان يوسف ، مورفيمات اللغة العربية ترتيبها وتنظيمها في الدرس اللغوي العربي، مجلة العربية للناطقين بغيرها، معهد اللغة العربية- جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم- السودان، العدد السادس، 2008م ، ص302.

[2]- حلمي خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ص248.

[3]- مورفيمات اللغة العربية ترتيبها وتنظيمها في الدرس اللغوي العربي، ص273.

تنتج عنه عدة صيغ أثناء العملية الكلامية، ونجد أن تمام حسان أشار إلى المورفيم الجذري على الرغم من أنه لا يعتبر هذا النوع بصورته من ضمن مورفيمات اللغة العربية.

- **مورفيم المغايرة Structure morpheme**:

المقصود به الحركات التي تحدد صيغة الكلمة وتمنحها معناها ،حيث يلعب دوراً كبيراً في رسم الصيغ ،مثل تحويل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول ،ومن بين اللغويين العرب الذين تطرقوا لفكرة هذا المورفيم الدكتور رياض زكي قاسم ،إذ يقول : في الكلمة العربية عنصران ثابت ومتغير ...وأما المتغير فهو مجموعة الحركات التي تحدد صيغة الكلمة وتمنحها معناها .

وههنا نتساءل هل يصح أن نسمي هذه الحركات مورفيمات؟ فالحركة لا تعتبر مورفيماً، والذي يحدد معنى الكلمة هو الصيغة ككل وليست الحركة .فالحركة تعد فونيماً وليست مورفيماً.

- **المورفيم الإعرابي Inflection morpheme**:

هو تلك الحركة الإعرابية المتمثلة في الفتحة أو الكسرة أو الضمة في أواخر الأسماء ،نحو: التلميذَ التلميذُ، التلميذِ وهو يقوم بدور مهم داخل اللغة العربية، إذ إنه يحدد الموقع الإعرابي للاسم في الجملة وخاصة في حالة تقديم ما حقه التأخير مثل:خدش النمرَ القطُ، ففي هذه الحالة تبين الحركات الإعرابية الفاعل من المفعول أي الخادش من المخدوش.

3- المورفيم الصفري zero morpheme:

"هو مورفيم يدل عدم وجوده على وجود مورفيم محذوف أو مستتر أو مقدر ،مثل :الضمائر المستترة والإسناد في الجملة وحركات الإعراب المقدرة ...الخ ،ويظهر مورفيم الصفر في مثل قولنا :كَتَبَ أي كتب هو وهو هنا ضمير الغائب في مقابل كتبنا ،كتبوا التي تحتوي على صورة صوتية واضحة لمورفيمات الضمائر."[1]

وتجدر الإشارة إلى أننا وجدنا اختلافاً كبيراً بين الباحثين في أقسام المورفيمات، فهناك من يرى أن مورفيمات اللغة العربية تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي: حرة، ومقيدة، وصفرية وهذا رأي حلمي خليل وهناك من يدرج المورفيم الصفري ضمن المورفيم المقيد ويضيف قسماً ثالثاً هو المورفيم التنغيمي بحجة أن النغمة تحمل دلالات لأداء معانٍ معينة أثناء عملية الكلام، ومن هؤلاء نجد الدكتور محمد سليمان ياقوت الذي يرى من الأفضل إدراج مورفيم التنغيم تحت قسم دراسة المورفيمات .

[1]- حلمي خليل ، مقدمة لدراسة اللغة ، ص248

"ولقد واجه مصطلح المورفيم بعض الصعوبات في تطبيقه على الأنواع المختلفة من اللغات، فالمعروف أن اللغات ليست كلها من نوع واحد من حيث التركيب الداخلي للكلمات."[1]

" ومن بين هذه اللغات اللغة العربية التي تختلف طبيعة نظامها عن اللغات ذات الطبيعة الإلصاقية، فهي تعتمد القالب الاشتقاقي في أغلب كلماتها نظراً لخصوصيتها الاشتقاقية، لذا لابد من التأكيد على أن لكل لغة من اللغات نظامها المورفيمي الخاص بها، ولا يجوز تطبيق نظام لغة على لغة أخرى، بيد أنه يمكن أن تستفيد إحدى اللغات من الأخرى في مجال المبادئ العامة، وبعض التفصيلات المشتركة فمثلاً الجذور (أي الكلمات المجردة) هي مورفيمات في كل اللغات، كذلك السوابق واللواحق والضمائر والأدوات وغالباً ما يكون البون في التفصيلات وفي أفراد المورفيمات وفي طرائق البناء والاستعمال."[2]

2. أصناف الوحدات الصرفية عند تمام حسان :

إن النظام الصرفي عند تمام حسان، يقوم على ثلاث دعائم هي:[3]

1– مجموعة من المعاني الصرفية، التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم كالاسمية والفعلية والوصفية، ويرجع بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

2– مجموعة من المباني المصرفية، بعضها صيغ مجردة، وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها أدوات وبعضها قد يرد في صورة دلالة عدمية وهو ما يسمونه zéro morpheme، كدلالة الحذف والاستتار والتقدير.

3– طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى و المعنى، وبين المبنى و المبنى.

"والصرف عند تمام حسان يدرس ويحلل العلاقات الرأسية، أو الجدولية بين الكلمات داخل الجملة فدراسة الصرف عنده لا تكون إلاّ دراسة رأسية، وتلك هي الصبغة التي يصطبغ بها منهجه، ويقصد بالدراسة الرأسية دراسة الجدول، سواءً أكان تصريفياً أم اشتقاقياً "[4]

فهو أتى بفكرة جديدة ومختلفة عن الدراسة الصرفية التقليدية، وهي فكرة البعد الرأسي أو الاستبدالي، حيث يرى " أن النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يمكن أن يوضع في صورة جدول، بعده

---

[1]– نايف خرما ، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص227.

[2]– سميح أبو مغلي، دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث، ص20.

[3]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص82.

[4]– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص189.

الرأسي مباني التقسيم وهي الاسم ومعناه الإسمية، والصفة ومعناها الوصفية، والفعل ومعناه الفعلية والضمير ومعناه الإضمار والخالفة ومعناها الإفصاح، والظرف ومعناه الظرفية، والأداة ومعناها التعليق بها أما البعد الأفقي لهذا الجدول فهو مباني التصريف وهي المتكلم ومعناه التكلم والمخاطب ومعناه الخطاب، والإضمار للإشارة ومعناها الإشارة والغائب ومعناه الغيبة، والموصول ومعناه الوصل، والمفرد ومعناه الإفراد، والمثنى ومعناه التثنية، والمجموع ومعناه الجمع، والمذكر ومعناه التذكير، والمؤنث ومعناه التأنيث، والمعرف ومعناه التعريف، والمنكر ومعناه التنكير".[1]

إذاً يمكن القول إن مباني التقسيم تعني أقسام الكلم، أما مباني التصريف فهي التي تؤدي معاني: الشخص، العدد، النوع، التعيين

وتقدم الباحثة فاطمة الطيب بكوش مخططاً توضح فيه العلاقة بين مباني التقسيم ومباني التصريف وفق تصور تمام حسان لاتجاه الدراسة الصرفية:[2]



وهذه العلاقة التي أقامها بين مباني التقسيم ومعاني التقسيم، بناها وفق استثماره لثنائية فرديناد دي سوسور Ferdinand de Saussure الشهيرة وهي ثنائية المحور التركيبي و الاستبدالي.

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص86.

[2]- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دار ايتراك، القاهرة، ط1، 2004م، ص131.

وقد فرق تمام حسان بين المحورين قائلاً: " إن الفكرة الرأسية تنبني على الخلافات الشكلية في المادة الواحدة، أي اختلاف الصيغة، أما الفكرة الأفقية فتنبني على العلاقات بين الأبواب النحوية في السياق".[1]

وهذا قريب من مفهوم المحورين: الاستبدالي و التركيبي، "فالمحور الاستبدالي هو المجموعات اللغوية الحاضرة في الذهن، وهي كيانات منفصلة، تمثل القدرة على تبادل الظاهرة اللغوية، والمحور التركيبي هو العلاقات التي تربط بين وحدات اللغة أثناء التعبير بها."[2]

وهو بحكم تأثره باللسانيات الوصفية، أخذ عدة أفكار من عند دي سوسور، مثل فكرة النظام وثنائية اللغة والكلام...الخ وهو بذلك أراد تطبيق الدراسة البنيوية على المنهج الصرفي، ليحقق انتسابه الفعلي إلى هذا الاتجاه معتمداً على ما جاء به دي سوسور من أفكار.

"ويظهر تأثره بثنائية اللغة والكلام في تفريقه بين المباني والمعاني الصرفية الوظيفية وبين العلامات باعتبار أن المباني والمعاني الصرفية الوظيفية أمور مجردة تنتمي إلى نظام اللغة، أما العلامات فهي تحقق وتجسيد لهذه المباني لذا فهي تنتمي إلى الكلام ، فمثلاً صيغة الاسم كمبنى صرفي تدل على معنى الاسمية، وتتحقق عن طريق العلامة زيدٌ وهو عبارة عن مثال للاسم."[3]

فنلاحظ أن تمام حسان دائما يرجع إلى ثنائية اللغة والكلام، إذ نجده يصنف مصطلحاته ضمن هذه الثنائية. ويقدم جدولاً يوضح به الصلة بين المباني والمعاني الصرفية وبين العلامات :[4]

المعنى	المبنى	العلامة
– الاسمية	صيغة الاسم	زيدٌ
– الفعلية	فَعَلَ	ضَرَبَ
– الإضمار	الضمير على إطلاقه (هو، هي)	هي — هو

[1]– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ، ص189.

[2]– خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر، الجزائر جامعة سطيف، ط1، 2009م ، ص20.

[3]– اللغة العربية معناها ومبناها ، ص82.

[4]– نفسه، ص82.

لابد أن نشير إلى أن العلامة عند تمام حسان هي الكلمة المنطوقة أو المكتوبة.

"وقد عبر تمام حسان عن المورفيم بمصطلح المباني الصرفية، التي تعبر عن المعاني الصرفية الوظيفية بحيث تتحقق المباني بواسطة علامات لتدل على المعاني."[1]

ويرى تمام حسان أن الصيغ الصرفية، هي مباني فرعية تتفرع عن المبنى الأكبر العام المتمثل في أقسام الكلم (الاسم – الفعل – الصفة – الضمير – الخالفة – الظرف – الأداة)

فالمبنى الأكبر هو الإِسم تقع تحته مباني فرعية هي الصيغ، وكل صيغة من هذه تعبر عن معنى فرعي منبثق من المبنى الأكبر وهو الإِسمية... وهكذا بالنسبة للصفة والفعل، أما الخوالف والظرف والأداة والضمير فمبانيها هي صورها المجردة لأنها لا ترجع إلى أصول اشتقاقية أي ليس لها صيغة.[2]

و يطرح تمام حسان مفهوم القيمة الخلافية في النظام الصرفي من خلال اختلاف الصيغ الصرفية فصيغة (فَاعَل) التي تدل على المشاركة تختلف عن صيغة إِسم الفاعل (فاعل) في معنى الفعلية ومعنى الإسناد إلى الغائب، وتختلف من حيث بناؤها الشكلي بفتح العين واللام.[3]

إذاً فالقيم الخلافية هي تلك المقابلات التي تعتمد اللغة إلى إيجادها عند اتفاق المباني اتفاقاً تاماً .[4]

ويشير إلى أن الصيغة الصَّرفيَّة قد لا تكون بمفردها كافية على المورفيم مثل صيغة فَعْلٌ فقد تدل على الصفة المشبهة أو المصدر ومن أمثلتها شهْمٌ و ضربٌ، وإذا وقع الغموض في الصيغة هنا، فلن يقع في الأمثلة لأن هذه الأمثلة قد تكفي في شرح معنى الصيغة كالمثالين المذكورين، وقد لا تكفي كما في عدْلٌ فإذا جاء هذا الغموض في المثال كما جاء في الصيغة، اضطررنا للاستعانة بوسيلة نحوية في تحديد معانٍ صرفية هي السياق.[5]

وهذه الخاصية موجودة في اللغة العربية فقط، لأنَّها لغة اشتقاقية وهذا ما يؤكده في قوله: " اللغة العربية محظوظة جداً بوجود هذه الصيغ الصرفية، لأن هذه الصيغ تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق ".[6]

---

[1]– المصدر السابق، ص82.

[2] – ينظر، نفسه، ص133.

[3]– ينظر، مناهج البحث في اللغة، ص174.

[4]– ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها، ص84.

[5]– ينظر، مناهج البحث في اللغة، ص174.

[6]– نفسه، ص176.

- **أقسام الكلم عند تمام حسان:**

عالج تمام حسان قضية أقسام الكلم بطريقة تختلف عن الطريقة التقليدية، فالعرب القدامى يقسمون الكلام العربي إلى ثلاثة أقسام: (الاسم – الفعل – الحرف) فأشار تمام إلى أن هذا التقسيم يمكن نقده في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، لأنه مبني على أساس المبنى فقط أو المعنى فقط، وقد بيَّن أن بعض النحاة بنى تقسيمه على أساس المبنى وهذا واضح في قول ابن مالك:

بالجر والتنوين والندا وال * * * ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعلي * * * ونـون أقبلـن فـعل ينجلي

سواهما الحرف كهل وفي ولم * * * فعل مضارع بلي كيشـــــم

ابن مالك ميَّز بين أقسام الكلم تمييزاً شكلياً، مبنياً على اعتبار المبنى فقط وبعض النحاة بنى تقسيمه على أساس المعنى، ويظهر ذلك في قولهم: (الاسم ما دلَّ على مسمى والفعل ما دلَّ على حدث وزمن والحرف ما ليس ذلك)، وهذا التقسيم قائم على الوظيفة التي يؤديها كل قسم من هذه الأقسام.

أما **تمام حسان** فيرى أن الاعتماد على المبنى وحده أو المعنى وحده ليس هو الطريق الأمثل، بل ينبغي أن يراعى في التقسيم المبنى والمعنى معاً.[1]

ونجده في كتابه "مناهج البحث في اللغة" يقسم الكلم إلى أربعة أقسام هي:الاسم، الفعل، الضمير الأداة[2] . لكنه أعاد النظر في هذا التقسيم الرباعي، بعد أن نظر في بعض الكلمات التي رأى أن النحاة قد أخطأوا في تصنيفها باعتمادهم على المبنى أو المعنى وحده، فأعاد ترتيب أقسام الكلم معتمداً على اعتباري المبنى والمعنى معاً، أي الشكل والوظيفة، فانتهى في مصنفه "اللغة العربية معناها ومبناها" إلى تقسيم جديد أفاد فيه من الإشارات التي حوتها بعض المصنفات القديمة حول هذه القضية، كما أفاد من إطلاعه على المناهج الحديثة في اللسانيات.[3]

هذا التقسيم الجديد قسم فيه الكلم إلى سبعة أقسام أطلق عليها مباني التقسيم هي:[4]

1– الاسم: ومباني الاسم خمسة: أسماء الذوات، أسماء المعاني، أسماء الأجناس، الأسماء المبهمة الميميات.

---

[1]– ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 87.

[2] ينظر، مناهج البحث في اللغة ، ص237.

[3]– ينظر، البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 154.

[4]– ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90 – 123.

2- الصفة: هي مبنى صرفي عام مستقل عن الاسم والفعل دون أن يكون جزءاً من الاسم، لأن الصفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء، وتندرج تحتها كل الصفات الخمسة المعروفة: صفة فاعل، صفة المفعول، صفة المبالغة، الصفة المشبهة، صفة التفضيل

3- الفعل: وهو ما دلَّ على حدث و زمن، ودلالته على الحدث تأتي من اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، لأن المصدر اسم الحدث، أما الزمن فهو ناتج من شكل الصيغة الخاصة بالأفعال.

4- الضمير: أدرج تمام حسان ضمن هذا القسم ثلاثة أقسام فرعية، وهي:[1]

ضمائر الشخص، ضمائر الإشارة، ضمائر الموصول .والضمائر من حيث المبنى ليست ذات أصول اشتقاقية، وهي كلها مبنيات لا تظهر عليها الحركات وقد أشار إلى أن الضمير له دلالة وظيفية لا معجمية مثل الأسماء.

5- الخوالف:هي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحيه للكشف عن موقف انفعالي ما، والإفصاح عنه، والخوالف أربعة أنواع هي: [2]

- خالفة الإخالة: وهي التي يسميها النحاة " اسم الفعل."
- خالفة الصوت: يسميها النحاة اِسم الصوت.
- خالفة التعجب: يسميها النحاة اسم التعجب.
- خالفة المدح أوالذم: يسميها النحاة فعلي المدح والذم.

6- الظرف: يرى تمام أن الظروف مبانٍ تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة، ويمثل لها بظروف الزمان: إذ إذا، متى، أيَّان، لما، وبظروف المكان: أين، حيث، أنى .

وتتميز الظروف كونها جميعا من المبنيات، وتكون دائماً متقدمة على مدخولها، وهي لا تدخل في أي جدول إلصاقي، وبذلك لا تشبه أي قسم من الأقسام، أما من حيث المعنى فهي لا تدل على مسمى، وهي بذلك تختلف عن الأسماء، بحيث تؤدي وظيفة الكناية عن زمان أو مكان.[3]

[1] ينظر، المصدر السابق، ص109.

[2] ينظر، نفسه، ص113-115.

[3] ينظر، نفسه، ص119.

7- الأداة: ويعرف هذا القسم بأنه:" مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، أي أن الأداة عبارة عن مبنى صرفي يغلب عليها البناء والجمود وظيفتها الربط بين أجزاء الجملة ."[1]

وقد وضع تمام حسان مقاييس يتميز بها كل قسم عن غيره من الأقسام، وهذه المقاييس منها ما هو خاص بالمبنى ومنها ما هو خاص بالمعنى لخصها تمام حسان في :[2]

أ- المباني :

- الصورة الإعرابية
- الرتبة
- الصيغة
- الجدول
- الإلصاق
- التضام
- الرسم الإملائي

ب- المعاني:

- التسمية
- الحدث
- الزمن
- التعليق
- المعنى الجملي

ويُنبه تمام حسان إلى "أنه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعاً أن كل قسم من الكلم لابد أن يتميز عن قسيمه من هذه النواحي جميعا، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني ."[3]

ونجد أن تمام قارن بين عمله في تقسيم الكلم، وبين عمل النحاة القدامى فرأى أن النحاة نظروا إلى اللغة نظرة شاملة شكلية من الخارج، ووصف عملهم برجل يركب الطائرة، لأن رؤية الأشياء من الطائرة تكون خارجية سطحية، أما نموذج تمام فقد غاص في مباني اللغة وفصل الأقسام واستقرأ أنواعها، فوجد أن المباني الثلاثة التي رآها القدماء هي في الحقيقة سبعة مبانٍ، أي أن رؤيتهم عنده لم تكن دقيقة. ورغم أن تمام حسان اجتهد في إيجاد تقسيم جديد، إلا أن هناك من يرى أن تجربة تمام لا تخرج في مضمونها

[1] اللغة العربية معناها ومبناها، ص123.
[2] نفسه، ص 87-88.
[3] نفسه، ص90.

وجوهرها العام عن الأقسام الثلاثة، التي أشار إليها القدماء في كتبهم، وتكمن محاولته في تفصيل هذه الأقسام الثلاثة اعتماداً على القيم الخلافية.[1]

وهناك من يرى أنه متأثر بالتقسيم الإنجليزي والفرنسي للكلم، وهذا رأي أحمد قدور، حيث يقول: "ويلاحظ أن التقسيم الجديد الذي أنشأه تمام قريب من التقسيم الإنجليزي والفرنسي". [2]

وربما يكون هذا الرأي صحيحاً، بحكم أن تمام حسان تأثر بالمدرسة الإنجليزية ونهل من مناهجها.

وخلاصة القول يمكن القول إن أصناف الوحدات الصرفية، عند تمام حسان باعتبار طبيعتها اللفظية هي: الصيغ الاشتقاقية، الزوائد، اللواصق، المبنيات، العلامة العدمية.

3. أصناف الوحدات الصرفية عند عبد العزيز عبد الدايم:

لا تخرج الوحدات الصرفية عند عبد العزيز عبد الدايم عن ثلاثة أصناف هي:

أ- المبنيات: وهي الوحدات التي ليس لها صيغة أو ميزان صرفي، مثل: أسماء الإشارة (هذا، هذه، هذان)، والأسماء الموصولة (التي، الذي، اللذان)، والضمائر وأسماء الشرط والاستفهام ويتجلى دور هذه الوحدات في كونها تتغير تصريفياً لا اشتقاقياً، فهي تتصرف بما يناسب تعيينها، أي أن التصريف يتجلى استبدالياً بين الوحدات، وتحلل المبنيات كباقي الوحدات ويطرأ التغيير عليها ذاتياً أي أن المبني لا يلتزم بصيغة تتغير بل يلزم التغيير التصريفي. [3]

ب- العلامة : العلامات هي وحدات إلصاقية، تقوم بتحديد المعنى الإضافي في الكلمة المراد تحليلها تحليلاً صرفياً، وهذه الوحدات ليس لها علاقة بالصيغ الصرفية والميزان الصرفي، وتتجلى وظيفة العلامة في تحديد الجنس الصرفي، كعملية تغيير الاسم من التذكير إلى التأنيث، ومن الإفراد إلى التثنية أو الجمع، ومن التنكير إلى التعريف، وكذلك العلامة العدمية في التنكير مثلاً، وتقوم العلامات على الإلصاق لا على الاشتقاق، حيث تحدث اللغويون العرب عن العلامة التي تلحق الكلمة، ولم يبينوا ذلك من خلال الوزن الصرفي ولا الجداول التصريفية، أي لم يخرجوا إلى نموذج الميزان الصرفي ولم يسجلوا الأفراد في جداول تصريفية، لقد وصفوا هذه العمليات التصريفية من خلال العلامة، فتسنى إمكان الحديث عن جذر

---

[1] ينظر، عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية، ص158.

[2] أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، 174.

[3] ينظر، عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، ص 40.

الكلمة دخلته لاصقة (علامة بتعبير الصرفيين العرب)، وكأننا مع العلامة مع مورفيمين متتاليين في توالٍ محفوظ هما الجذر المعجمي والعلامة الصرفية.[1]

وتعتبر الوحدات الإلصاقية سمة نوعية للغات الأجنبية من حيث أنها تقوم على الإلصاق بين وحداتها بينما اللغة العربية فهي ذات طبيعة اشتقاقية لا تصريفية، فتعتمد على الإلصاق في مواطن قليلة .

ت– الصيغ الاشتقاقية: تعد الصيغ الاشتقاقية درة الصرف العربي، فهي تقوم على التمييز بين الحروف والحركات من جهة، وعلى الجذر (الحروف الأصلية) وحروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى، فهي تمثل عملاً عربياً خالصاً لا يشترك معهم فيه أحد، بل مثل عملهم هذا تحدياً للعقلية الغربية، التي لم تألف في الصرف هذا النمط من التجريد.[2]

ويمكن تلخيص ما تقدم بأن أصناف الوحدات الصرفية عند تمام حسان هي :

- الصيغ الصرفية
- اللواصق (العلامات)
- مباني الأدوات
- الزوائد(حروف الزيادة)
- العلامة العدمية

أما الوحدات الصرفية عند عبد العزيز عبد الدايم فهي ثلاثة أصناف:

- الصيغ الاشتقاقية
- العلامات
- المبنيات

ونلاحظ من خلال هذا أن تقسيم تمام حسان يكاد يتشابه مع تقسيم عبد الدايم، لولا إضافة قسم رابع في تصنيف تمام حسان هو الزوائد في حين أن عبد العزيز عبد الدايم أدخل الزوائد ضمن الصيغ الصرفية وقسم خامس هو الدلالة العدمية التي يدرجها عبد العزيز عبد الدايم ضمن العلامات.

[1] ينظر، المصدر السابق، ص42.

[2] ينظر، نفسه، ص47.

الفصل الثاني:

مبادئ التحليل الصرفي في دراسات المحدثين

المبحث الأول: مبادئ التحليل الصرفي لدى عبد الصبور شاهين وتمام حسان والطيب بكوش

المبحث الثاني: نماذج التحليل الصرفي لدى عبد العزيز عبد الدايم

1- مبادئ التحليل الصرفي لدى عبد الصبور شاهين وتمام حسان والطيب البكوش

إن التفكير المورفولوجي عند كل من تمام حسان وعبد الصبور شاهين والطيب بكوش كان خلاصة المنهج الوصفي للسانيات الحديثة في خطوطه العامة، حيث انطلق هؤلاء الدارسون في دراستهم لوحدات الصرف العربي من مبادئ لسانية هامة، مكنتهم من إعادة قراءة ظواهر الصرف العربي من منظور جديد ومن أهم المبادئ التي اعتمدوا عليها نذكر مايلي:

1-1- اعتماد نتائج الدرس الصوتي الحديث في دراسة الظواهر الصرفية:

إن من ثمرات اللسانيات الحديث في دراسة ظواهر اللغة، ربط الدراسات الصرفية بالدراسات الصوتية لأن هذه الأخيرة لها دور كبير في تحديد الظواهر الصرفية وبيان قيمتها، حيث " أكدت الدراسات اللغوية الحديثة أن أساس الدراسة في علم الصرف تنطلق من المفاهيم والنظريات التي يقدمها علم الأصوات العربي بفرعيه الفونيتيكي والفونولوجي."[1]

ومن أجل هذا أكد تمام حسان أهمية الدرس الصوتي في دراسة الظواهر الصرفية كالمماثلة والتخالف والإتباع والإضعاف والإعلال والإبدال والحذف والنقل والقلب، وذلك حين قال:" لهذا كانت دراسة الكلام المنطوق المسموع مقدمة لابدَّ منها لدراسة الأنظمة اللغوية، أو بعبارة أخرى لدراسة اللغة نفسها."[2]

ومن هنا يتضح أن بعض الدراسات الصرفية وكذلك النحوية، لا يمكن أن تكون لها قيمة لغوية إذا لم تقم على أساس صوتي، لأن العلاقة وثيقة بين علم وظائف الأصوات، وبين الدرس الصرفي النحوي. فقد بيَّن عبد الصبور شاهين " أن الكثير من الظواهر النحوية لا يمكن تفسيرها إلا على أساس صوتي، وكذلك علم الصرف، بل هو أشد التصاقا من النحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها."[3]

---

[1] – عبد المقصود محمد عبد المقصود، دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال، دار العلوم، القاهرة، ط1، 2007م، ص13.

[2] – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص47.

[3] – عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص9.

وأشار إلى أنه من الضروري " أن نتناول الصرف بالمفهوم الحديث، الذي يربط بين فروع علم اللغة فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة دون دراسة أصواتها ومقاطعها وعلاقة الصوامت بالحركات، لأن كل تغيير تتعرض له هذه البنية ينشأ من تفاعل عناصرها الصوتية في الممارسة الكلامية."[1]

من أجل ذلك كان علم الصرف من أكثر فروع الدراسة اللغوية حاجة للتحليل الصوتي، فهو يتصل اتصالاً وثيقاً بكثير من القضايا الصوتية، مثل: طبيعة المد واللين، وقضية المتحرك والساكن، وامتناع التقاء الساكنين والإعلال والإبدال والإدغام، والبناء المقطعي للغة، إذ تعد هذه المسائل من المسائل الصرفية الصوتية، لأن بعض الأصوات تؤثر عند وقوعها متجاورة على البنى الصرفية.[2]

ومن الأمثلة التي قدمها عبد الصبور شاهين على تداخل الدرسين الصوتي والصرفي، اعتباره " أن أصوات المد (الألف، الواو، الياء) في مثل(قال، يقول، يبيع) حركات طويلة وليست صوامت، فهذا اعتبار صوتي خالص لكنه يؤثر في الصرف حين تكون مجرد حركات طويلة لا تمثل أصلاً من أصول الكلمة، على خلاف ما يرى القدماء. ويؤثر هذا الاعتبار كذلك على النحو حين تعتبر ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ضمائر حركية لا يصح أن يقال فيها أنها مبنية على السكون، بل هي حركات طويلة أصيلة في حركيتها."[3] وهو بهذا خلص إلى نتيجة مهمة هي" أن ضمائر الرفع المتصلة نوعان: ضمائر الرفع المتحركة هي: التاء، نا نون النسوة ، وضمائر الرفع الحركية: وهي ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة" .[4]

فعبد الصبور شاهين توصل إلى هذه النتيجة بعد تفريقه بين الأصوات المعتلة والحركات، فهو يرى" أن ما يمكن أن يوصف بالاعتلال في أصوات العربية اثنان هما الواو والياء الانتقاليتان، أما الألف فليست حرف علة بل هي فتحة طويلة، كما أن الياء المدية كسرة طويلة، والواو المدية ضمة طويلة، وقد جاء التباسهما بالواو والياء المعتلتين نتيجة التماثل في الرمز الكتابي."[5]

---

[1]- المصدر السابق، ص25.

[2]- ينظر، علاء عبد الأمير شهيد الستجري، أصيل محمد كاظم، أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة الكوفة، مج10، العدد الأول، 2012م، ص3.

[3]- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص16.

[4]- نفسه، ص33.

[5]- نفسه، ص32.

إذاً فالإعراب عند القدماء يكون بالحروف والحركات، مثل: الولدان تعرب بالألف، وسبب ذلك خضوعهم للرسم الخطي وإهمال المنطوق، أما عند المحدثين فالإعراب يكون بالحركات دائما.

إذاً يتبين لنا أن علم الأصوات الحديث له أثر كبير في تركيب الكلام نحوه وصرفه، وأن أي دراسة صرفية تهمل الجانب الصوتي يكون مصيرها الفشل والإخفاق، وهذا ما ذهب إليه الطيب البكوش أيضا حيث يرى أنّ ما يقدّمه علم الأصوات الحديث يعتبر مبدأ هاما في فهم مشاكل الصرف العربي فهما علميا حديثا وأضاف "أن الصرف في العربية يشمل أيضا التغيير اللفظي الذي يرتبط بتغيير المعنى، مثل الهمز والتضعيف وما إلى ذلك، فإن الصرف يشمل عند ذلك جانبا من علم الأصوات فيكتسب بعدا جديدا هاما، فإذا أخذنا مثلا مضارع (شدَّ): يشْدُدُ← يشُدْدُ = يشدُّ ، فإن تقدّم الضمة على الدال ينتج عنه تغيير هام في ترتيب مقاطع الصيغة، وإذا أخذنا مثلا : أنتِ تَدنُوين ← تَدنين، أو هم بقيُوا ←بقُوا، فإن تفاعل الأصوات يُدْخل تغييرا عميقا على الصيغة من حيث عدد المقاطع ومن ثم تتغير الكمية الصوتية أما إذا أخذنا مثلا (ازتهر← ازدهر) فإنّ بنية الصيغة لم تتغيّر من حيث هيكلها، لكنها تغيرت قليلا من حيث جرس بعض أصواتها." [1]

وأكد البكوش أن علم الصرف في العربية متعدد الجوانب والأبعاد، ويمكن لنا أن نتبين ثلاثة أنواع من التغيرات الطارئة على الصيغ:[2]

1. تغيير صرفي بحت: يتعلق أساسا بالاشتقاق(تصرف الأفعال واشتقاق الأسماء).
2. تغيير صرفي صوتي: يتعلق بتأثير التّغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفيا(يشدُّ، بقوا..) .
3. تغيير صوتي بحت: يتعلق بتعامل الأصوات فيما بينها (ازدهر، اتَّصل).

وقد لاحظ البكوش هنا أن الصنف الأول هو الذي يتعلّق بتغير المعنى باختلاف الصيغ، أما الصنفان المواليان فأثرهما بنائي لا معنوي، أي لا يرتبط فيه تغيير البنية بتغيير المعنى، وهما لا يقلان أهمية عن الأوّل لأنهما يدلان على متانة الصلة بين نظام اللغة الصرفي ونظامها الصّوتي.[3]

وقد أوضحت الدراسات اللسانية الحديثة من جانبها كذلك، أن دراسة الأصوات تعتبر القاعدة الأساس للدراسات الصرفية والنحوية والمعجمية، وأنها تعد أول خطوة في أية دراسة لغوية، لأنها تتناول

[1]- الطيب بكوش ، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص19.

[2] نفسه، ص19.

[3]- ينظر، نفسه ، ص19-20.

الصوت باعتباره المادة الخام للكلام الإنساني.[1] وقد أكدت هذه الدراسات أن كل تغيير يحدث في بنية الكلمة ينبغي أن يُفَسَّر من خلال علم الأصوات، لكي تكون الدراسة علمية ومنهجية، وهذا ما جعل عبد الصبور شاهين والطيب البكوش وتمام حسان يأخذون على النظام الصرفي القديم، بأنه أهمل الجانب الصوتي في كثير من القضايا الصرفية، يقول عبد الصبور شاهين:" وإذا كان الأقدمون لم يعرفوا تشابك العلاقة بين الأصوات والنحو والصرف، فلقد كانوا معذورين، وهم – مع ذلك – بذلوا غاية إخلاصهم في تقعيد أحوال الكلمة والتركيب العربي(...)، ومع ذلك فإنّ منهم من اهتم بدراسة الأصوات وفي مقدمتهم سيبويه والفارسي وابن جني، ولكنهم درسوا هذا العلم منفصلا عن دراسة النظام الصرفي، فنشأ عندهم فيه ما يتنافى مع معطيات علم الاصوات."[2]

ويقول تمام حسان في هذا الجانب: " ولقد اتجه سيبويه وأصحابه عند النظر في استنباط الحروف من الأصوات اتجاها عكس ما يراه المحدثون."[3] أي أن القدامى أشبعوا جانب الأصوات دراسة وأبدعوا في وصف مخارج الأصوات، لكنهم لم يستغلوا نتائج الدرس الصوتي في دراسة الظواهر الصرفية.

ويمكن القول ههنا إن الفكرة القائلة بضرورة ربط علم الصرف بالدراسة الصوتية جاءت تعقيباً على الإهمال الذي عرفته في كتابات القدامى، ونتج عن ذلك أن اللسانيين العرب المحدثين أخذوا عليهم بأنهم لم يراعوا في تفسيراتهم للظاهرة الصرفية معطيات النظرية الصوتية.

1-2- تفضيل النطق على الكتابة

أكدت الدراسات اللسانية الحديثة، أن البحث في مختلف القضايا اللسانية يجب أن يعتمد على النطق بحيث يكون أساسا لدراسة بنية الكلمة، أي أن يكون منطلق الوصف من نطقها المسموع لا من رسمها المكتوب، وقد راجع عبد الصبور شاهين التراث الصرفي العربي، وخطأ منهج الصرفيين القدامى الذي يعتمد في تفسير الظواهر الصرفية على الرسم المكتوب، فهو يقول في هذا الصدد:" وكان أحد مصادر الخلل في النظام الصرفي الذي وضعه السَّلف هو الربط بينه وبين الكتابة، فتداخل بذلك ما هو من اهتمامات علم الرسم(الإملاء) فيما هو من ظواهر النطق وخصائص التصريف."[4]

---

[1]– ينظر، دافيد كريستل، التعريف بعلم اللغة، تر حلمي خليل،ص98، نقلا عن دور علم الأصوات في تفسير قضايا الاعلال، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ص14.

[2]– عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص9- 10 .

[3]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص50.

[4]– عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص10.

وبيَّن عبد الصبور أن السبب في هذا الخلط هو اعتقاد القدامى بأن اللغة هي ما تحتويه رموز الكتابة من حروف وكلمات وتراكيب، لأنهم كانوا يهتمون بما تلقوا من نصوص الماضي، ولم يهتموا بالمنطوق، لكن هناك فرق عظيم بين ما ينطقه المتكلم وما تسجله الكتابة من نطقه، لأن الكتابة في أي لغة تعجز بطبيعتها عن تسجيل جملة من الظواهر والوظائف النطقية العامة، كالنبر والتنغيم في حالات الاستفهام، والنفي والإنكار، والتعجب...الخ.[1]

"وقد أكدت الدراسات الصوتية الحديثة أن ظواهر النطق لم تنل من العناية والاهتمام في الدراسات اللغوية القديمة ما نالته ظواهر الكتابة وقواعد الرسم الخطي، على عكس ما يراه المحدثون في اهتمامهم بشكل كبير باللغة المنطوقة، بعدما كانت الدراسات التقليدية مهتمة بشكل خاص باللغة المكتوبة."[2]

إلا أننا نجد عالما من علماء الدرس الصرفي القديم وهو ابن جني يشير إلى ضرورة الاعتداد باللفظ قبل الخط، حيث يقول رادًّا على المبرد أبي العباس في مسألة إلغائه لحرف الهمزة من أن تكون حرفاً من حروف العربية: " فأما إخراج أبي العباس الهمزة من جملة الحروف، واحتجاجه في ذلك بأنها لا تثبت صورتها، فليس بشيء، وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخط، والهمزة أيضا موجودة في اللفظ كالهاء والقاف وغيرها، فسبيلها أن تعتد حرفاً كغيرها."[3]

يشير ابن جني في هذا النص إلى ضرورة الاعتداد باللفظ قبل الخط، وهذا الموقف يدل على حسّ علمي دقيق، ويبدو أن هذا الموقف هو الذي كان وراء تفطنه لأهمية الحركات القصيرة في التحليل الصوتي، إذ يعدّها وحدات صوتية حقيقية ينبغي أن يُحتفى بها كما يحتفي بالحروف[4]، فهو يقول:" اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف، والياء، والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثة، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يُسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة."[5]

---

[1]- ينظر، المصدر السابق، ص10.

[2]- الطيب دبّه، اللسانيات وقضايا اللغة العربية، مطبعة رويغي، جامعة الأغواط-الجزائر، ط1، 2014م، ص131.

[3]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ص51.

[4]- ينظر، الطيب دبّه، اللسانيات وقضايا العربية، ص137.

[5]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص17.

ويقول أيضا: " فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنهن توابع للحركات ومنتشئة عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مشبعة، والواو ضمة مشبعة، والياء كسرة مشبعة."[1]

فابن جني بهذا الكلام يوافق رأي الدارسين المحدثين، وقد تفطن فيه إلى ضرورة الاعتداد باللفظ المنطوق لا بالرسم الخطي، "ولو لا مبدأ القلب(قلب الواو أو الياء ألفا) الذي يبدو تحليل ابن جني متمسكاً به ومنطلقا منه لما كدنا نجد من الفرق بينه وبين أوصاف المحدثين وتحليلاتهم، لاسيما تحليل الطيب البكوش، إلا ما كان من شأن بعض المصطلحات."[2]

والواقع أن الكتابة لا تكاد تؤدّي في أية لغة أكثر من نصف الواقع اللغوي الملفوظ، فعبد الصبور شاهين يعيب على نظام الكتابة العربية، "بأنه يستغني عن جزء هام من الأصوات المنطوقة وهو الحركات وهو سلوك عام في اللغات السامية، ثم إنه لم يضع رمزاً لكل صوت ينطق في اللسان العربي، بل يجعل للرمز الواحد أحيانا قيمتين صوتيتين، فرمز الواو يدل على الواو في (وعد)، وفي (يقول) مع اختلاف قيمتهما الصوتية والصرفية، وكذلك رمز الياء."[3] ، فالواو في وعد هي صوت صامت، بينما الواو في يقول هي حركة طويلة.

ومن هنا نجد أن عبد الصبور يؤكد على ضرورة الفصل بين البنية الصوتية للكلمة وبين كتابتها، "لأن للكتابة من جانب آخر ميزة تنفرد بها عن النطق، هي أنها لا ترسم التفاعلات الصوتية في الغالب الكثير وهي من أكثر العوامل تأثيراً في بنية الكلمة ونطقها، فكأن الكتابة تؤدي لنا اللغة في شكلها المثالي، على حين نسمعها من أفواه الناطقين بها صورة حية متفاعلة."[4]

ومن الأمثلة التي قدمها عبد الصبور، لبيان ضرورة الفصل بين المنطوق والمكتوب اعتباره أن الصوت الصامت يتحرك حينا بحركة قصيرة ترسم فوق الحرف أو تحته، ويتحرك حيناً آخر بحركة طويلة تأخذ صورة الألف أو الواو أو الياء، ويرى أن القدماء توهموا وجود فتحة قبل الألف في (قَال) ووجود ضمة قبل الواو في (يقُول) ووجود كسرة قبل الياء في (قِيل)، وهم لا يدرون أن توهمهم هذا ليس إلا من خداع الكتابة .[5]

---

[1]- المصدر السابق، ص23.

[2]- الطيب دبّه، اللسانيات وقضايا اللغة العربية، ص136.

[3]- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص11.

[4]- نفسه، ص15.

[5]- ينظر، نفسه، ص18.

"ولعل من نتائج تطبيق مفهوم قِصَر الحركة وطولها، نظرة عبد الصبور شاهين إلى الفعل المعتل الآخر وهو المنتهى بحركة طويلة، مثل: (يسعى، يدعو، يرمى) فهو في رأي النحاة يرفع بحركة مقدرة، وينصب بتقديرها على الألف، مع ظهورها في الواو والياء، ولكنه في حالة الجزم يجزم بحذف الألف (والفتحة قبلها دليل عليها)، أو الواو(والضمة قبلها دليل عليها)، أو الياء(والكسرة قبلها دليل عليها)، أما عبد الصبور فيرى أن عين الفعل في الأمثلة السابقة لا تتحمل أي حركة قبل أصوات العلة في أواخرها، بل إن أصوات العلة هي حركات عين الفعل، وكل ما حدث في حالة الجزم هو اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة ليس إلاَّ."[1]

وفي ضوء هذه الالتفاتة الداعية إلى الانطلاق من المنطوق، لا من المكتوب أعاب الطيب البكوش على الصرفيين القدامى، حين فسروا الظواهر الصرفية انطلاقاً من الكتابة، يقول في هذا الصدد: " إن تعليل التغيرات الصوتية انطلاقا من الرسم المرئي، لا من سلسلة الأصوات المسموعة هو عيب تشترك فيه النظريات اللغوية القديمة جميعا، وينتج عن هذا الاعتبار أن مراحل التغيير التي تمر بها الصيغة الأصلية قبل أن تتخذ شكلها النهائي، تمثل صيغا مستحيلة لا يمكن نطقها، وهو ما يجعل التفسير القديم نظريا صرفا، لأنه خطّي بينما اعتبار التغيير الصوتي يجب أن يجعل كلّ الصيغ الناتجة ممكنة النطق ولو كانت ثقيلة، بل لا تتغير إلا لثقلها، فتنتقل من ثقل إلى ما دونه حتى تستقرّ في صيغة تتطلب أقلّ ما يمكن من المجهود النطقي طبقا لمبدإ الاقتصاد اللغوي ، مثال ذلك التفسير التقليدي الذي يراه الصرفيون لصيغة بَقِيُوا — بَقُوا."[2]

ويبيّن البكوش أن الاعتماد على الرسم دون النطق يقود حتما إلى التعسف والخطأ في الحكم، فالرموز الخطية لا يمكن أن تستوعب كل ما يوجد من غنى وتنوع صوتي في اللغات البشرية، ومما زاد هذا العيب استفحالا طبيعة الخط العربي الذي لا يهتم كثيرا بالحركات إذ تعتبر فروعا للحروف(حروف صغيرة) ولذلك لا ترسم عادة، وإن رسمت فعلى الحروف أو تحتها بينما هي تليها في النطق[3].

وأشار البكوش إلى أن النحاة العرب تصوروا أن الحركات تنتقل فوق الحروف فتعوض الواحدة الأخرى بكل بساطة، فيقولون: "إن ضمة الياء في (بَقِيُوا) انتقلت إلى القاف، فالتقى ساكنان، فحذف

[1]- المصدر السابق، ص18.

[2]- الطيب بكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص22.

[3]- ينظر، نفسه، ص22-23.

الأول وهو الياء وأصبحت الصيغة (بَقُوا) ويعتبرون أن كسرة القاف حُذِفت، بينما لا يمكن للحركة أن تضمحلّ بكامل هذه السهولة وبدون مبرّر صوتي ".[1]

وبيّن الطيب البكوش أن "الرسم العربي جعل النحوي يتصوّر أن تحت القاف كسرة أصليّة وفوقه ضمّة طارئة فأطرد الطارئ الأصلي وأخذ مكانه، ومن ناحية أخرى فإن وضع رمزين (وُ : ضمّة وواو).للدلالة على حركة الياء جعل اللغوي العربي يفصلهما كما لو كانا صوتين مستقلين فينقل الحركة أي الضمة إلى القاف ،ويترك علامة طولها أي الواو في مكانها ويعتبرها ساكنا يلتقي بالياء. وهو خطأ فادح وقع فيه القدماء مرجعه الغفلة عن حقيقة الأصوات وتفاعلها في الصيغة تأثّرا بالخطّ."[2]

وهذا لا يقبله المنهج الحديث لتناقضه مع معطيات ونتائج علم الأصوات الحديث.

ومن هذا المنطلق أدرك كل من عبد الصبور والطيب بكوش أن النظام الصرفي العربي بحاجة إلى إعادة النظر في بعض من قضاياه، ولاسيما تلك التي تتعلق بالصوت، ذلك أن دراسة القدامى له كانت تعتمد أساسا على الرسم الخطي، وإهمال المنطوق وقد نجم عن ذلك الكثير من الإشكالات الصرفية والصوتية.

1-3- التفريق بين الصيغة والميزان:

أكد علماء اللغة القدامى أن الكلمات العربية ترجع إلى أصول ثلاثية ورباعية وخماسية، لكن أكثرها ثلاثية الأصول، قال ابن الحاجب: " وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية."[3]

"ولما كان أكثر أحوال الكلمات في اللغة العربية ثلاثية لجأ علماء الصرف إلى وضع مقاييس لمعرفة هيئة مبنى الكلمة، واصطلحوا عليه الميزان الصرفي، فرمزوا لكل حرف من الأصول الثلاثة برمز، فسموا الأول فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة، فيقولون في وزن ضرب فعل وفي حمل فعل وهكذا."[4]

---

[1]- المصدر السابق، ص23.

[2]- نفسه، ص23-24.

[3] - رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ص(11/1).

[4]- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص11.

فإذا كان في الكلمة أي حرف زائد رمزا له وللحركات بلفظه الحقيقي، مثل: انطلق على وزن انفعل استخرج على وزن استفعل. أي أن لكل كلمة عربية ثلاثة أحرف أصلية وما زاد عنها فهي حروف الزيادة، وحتى نقيس الكلمة علينا أن نحدد أحرفها الأصلية، ونضع أمام كل حرف أصلي رمزه الذي وضعه العلماء وما تبقى من الزوائد توضع كما هي في الكلمة، أما إذا زادت الأصول عن ثلاثة كما في دحرج، فإن الميزان يكون بتكرار اللام، فيقال فَعْلل، وإذا حذف أحد أصول الكلمة حذف ما يقابله في الميزان، فيقال في قُلْ ، فُلْ، وإذا كان الفعل أجوف أرجعوا الألف إلى أصلها حتى يستقيم الوزن، مثلاً : قال أصلها قول أي على وزن فَعَلَ .[1]

هذا كان هو الميزان الصرفي عند الصرفيين القدامى، أما الدارسون المحدثون فقد خالفوا ما جاء به الأقدمون، ونظروا إلى الميزان الصرفي نظرة مغايرة تماما، فالصرفيون القدامى لا يراعون اختلاف الصيغة الصرفية عن الميزان إلا في التغيرات التي تحدث في ظواهر الإعلال بالحذف، مثل: (قاض) التي صيغتها فاعل ووزنها فاع، وقُمْ التي صيغتها افعُل، ووزنها فُل، وفي تغيرات النقل أيضا الذي يسمى القلب المكاني، مثل(نَاءَ) التي صيغتها فَعَلَ ووزنها فلع، وآبار التي صيغتها أفعال ووزنها أعفال، أما التغيرات التي تصيب ظواهر الإعلال بالقلب، مثل:(قال ومشى)، فإن صيغتهما فَعَلَ وميزانهما فَعَلَ أيضا، لأن الأصل قول ومشَيَ، فيرون أن الواو والياء قلبتا فيهما ألفا، بينما لم يراع الصرفيون القدامى الفرق بين شكل الصيغة وشكل الميزان في ظواهر الإبدال والإدغام.[2]

واعتبروا الميزان الصرفي والصيغة شيئا واحدا، بينما يرى الدارسون المحدثون ضرورة التفريق بينهما، فقد أشار تمام حسان إلى أن "التفريق بين الصيغة وهي(مبنى صرفي) وبين الميزان وهو(مبنى صوتي) أمرٌ هام جداً له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات."[3] باعتبار أن الصيغة جزء من التحليل الصرفي، وأنها مبنى صرفي لابدّ من النظر إليها على أنها تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها، وقد تخضع العلامة لمغايرة بنية الصيغة، فلا يكون بينهما التوازي المتوقع من حيث عدد الحروف ونسق الكلمات، فلو أردنا في هذه الحالة أن نقابل أصواتها الصحيحة بحروف صحيحة وأصوات حركاتها وعللها بحركات وعلل لوصلنا إلى تصوير هيكل الكلمة تصويرا قد يختلف عن مبنى الصيغة، مثال ذلك أن صيغة الأمر من الثلاثي (ضَرَبَ) هي: أفْعِل، ولكننا إذا أردنا أن نصوغ فعل

[1]- ينظر، تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1420،1هـ-2000م، ص42،43.

[2]- ينظر، الطيب دبة، اللسانيات وقضايا اللغة العربية، ص139.

[3]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص145.

الأمر من الثلاثي(وقى) لكان (قِ)، وإذا قابلنا هذا الفعل بنظيره في الصيغة لوجدنا أن ما يقابله من حروف الصيغة هو العين المكسورة(عِ) وصيغته هي: افْعِل، والعين المكسورة هنا تمثل الميزان ولا تمثل الصيغة، فالصيغة تحاكي صورة الكلمة، والميزان يحاكي تحقيقها الصوتي.[1]

وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان، فالفعل (ضرب) صيغته فعل وميزانه فعل أيضا ولكنهما قد يختلفان في فعل الأمر (قِ)، على أن الصرفيين علَّقوا أمر اختلاف الصيغة والميزان على النقل والحذف فأبانوا ما يردُ من ذلك في الميزان، مع التذكير دائما بأن الصيغة لها شأن آخر، أما مع الإعلال والإبدال فإن علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال، بحيث إنهم زعموا في (قال) الذي صيغته فعل، أنه على وزن (فعل) أيضا وليس على وزن (فال) لذا فإن إصرار علماء الصرف هنا على وحدة الصيغة والميزان لا يمكن قبوله بالنسبة للأغراض العملية للتحليل الصرفي، بل من الأجدى أن نجعل الصيغة لبيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، وأن نجعل الميزان لبيان الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال.[2]

ومن هنا اقترح تمام حسان أن التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أن يراعي الإعلال والإبدال أيضا، وذلك على النحو التالي: استخرج على وزن استفعل، واستخار على وزن استفال، وقال على وزن فال، وأقام على وزن أفال، ومشى على وزن فعى، واصطفى على وزن افطعى وهكذا.[3]

وعلى هذا الأساس يرى عبد الصبور شاهين ضرورة "أن نزن الكلمة على ما كانت عليه فعلا، لا على ما كانت عليه أصلا."[4] فقد فسّر التغيرات التي تصيب ظواهر الإعلال بالقلب، مثل: قال وباع ودعا بأن الذي حدث هو حذف وليس قلبا أي أن الواو في قول حذفت والتقت فتحتها مع فتحة الحرف الذي قبلها على سبيل التعويض، فجاءت صيغتها قال، أو أن الواو سقطت مع فتحتها واستطالت فتحة القاف .

وقد أرجع الطيب دبّه السبب الذي دفع الصرفيين القدامى إلى ظواهر الإعلال بالقلب على هذا الوجه المخالف لمعطيات ونتائج التحليل الصوتي، إلى أنهم "صادفوا إشكالا في تحليل صيغه، فقد لاحظوا

[1] – ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص145.

[2] – ينظر، نفسه، ص145.

[3] –ينظر، نفسه، ص144-145.

[4] – عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص48.

تحت تأثير أوصاف الرسم الخطي وأحكامه أن الألف حلت محل الواو أو الياء فسموا عملية الإعلال ههنا قلبا، ولم يتفطنوا إلى أن الذي حدث في واقع الأمر هو سقوط عين الفعل، وليس قلبها ألفا، لذلك لما عمدوا إلى وزنها بما يطرد مع سائر الصيغ والأوزان عجزوا عن ذلك، وأسفر تحليلهم عن إشكال واضح مفاده وقوع حركة المد بدلا من حرف متحرك في ميزان المعتل بالقلب، فإن هم راعوا الميزان بما يطابق بنية المنطوق جاء وزن الفعل على (فال)، وهو مالا يرضونه لأنه يدفع بالتحليل لاستيعاب نتيجة أخرى تتضمن الإشارة إلى الحذف لا إلى القلب، وإن هم راعوا اعتبارات الرسم الخطي، فأبدلوا الألف من الواو أو الياء وقعوا في الخطأ، فوزنوا الفعل على غير ما يقتضيه وزنه، ولكن الصرفيين القدامى مع ذلك آثروا أن يحافظوا على اطراد مذهبهم في الإعلال بالقلب، فلجأوا إلى وزن الفعل على ما كان عليه قبل الإعلال، فراعوا فيه الأصل وإن كان على غير ما يقتضيه شرط مطابقة الميزان للموزون."[1]

وخلاصة القول إن القدامى لا يفرقون بين الصيغة الافتراضية الأصلية، وبين الصيغة المتحققة في التغيرات التي تصيب ظواهر الإعلال بالقلب كما في قال وباع ودعا ومشى التي أصلها قول وبيع ودعو ومشي، فهي جميعا بصيغة واحدة هي فَعَلَ ، وفي ظواهر الإعلال بالتسكين كما في يمشي التي أصلها يمشيُ، فهما عندهم بصيغة واحدة وهي يفعلُ، أما في ظواهر الإعلال بالحذف والنقل فهم يفرقون بين الصيغة الأصلية الافتراضية وبين الصيغة المتحققة، فمثلا الفعل يَقِفُ يذكرون له صيغتين الأولى يَفْعِلُ والثانية يَعِلُ، لأن الفاء حذفت والسبب في هذا الاختلاف في التحليل الصرفي للكلمات المعلة هو أن القدامى لا يراعون المنطوق في تحليلاتهم، وإنما يكتفون بمراعاة المكتوب، وسببه أيضا أنهم لا يفرقون بين حرف المد والحرف اللين، أما المحدثون فيحرصون على التمييز بين صيغتين يسمون الأولى الصيغة الصرفية ويسمون الثانية الميزان الصرفي، لأنهم يعتمدون على المنطوق، فمثلا في قلب عين الفعل الثلاثي يرون أن الذي حدث حذف وليس قلب، أي أن الواو في قَوَلَ حذفت والتقت فتحتها مع فتحة الحرف الذي قبلها (القاف)فجاءت صيغتها قَالَ، أو أن الواو سقطت مع فتحتها واستطالت فتحة القاف فأصبحت حركة طويلة، ونفس التحليل يجرونه على الفعل الناقص المنتهي بألف لازمة.[2]

[1] – الطيب دبه، اللسانيات وقضايا اللغة العربية، ص140-141.

[2] ينظر، الطيب دبه، محاضرات في اللسانيات العربية، 2016، على الساعة الثامنة صباحا.

1-4- مراعاة البنية المقطعية في التفسير الصرفي للصيغ:

اعتمد عبد الصبور شاهين في تفسير القضايا الصرفية على مفهوم غربي دخيل على اللغة العربية هو المقطع وعرَّفه بقوله:" هو مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي، فكل ضغطة من الحجاب الحاجز على هواء الرئتين يمكن أن تنتج إيقاعا يعبر عنه مقطع مؤلف في أقل الأحوال من صامت وحركة."[1]

وقرر أن أهم شيء في تصريف الكلمة العربية هو إدراك نظامها المقطعي، لأن هذا النظام هو الذي يفرق بين الاسم والفعل فيها، كما بيَّن أن مادة الكلمة واحدة في الاسم والفعل، والذي يفرق بينهما هو اختلاف الحركات الذي يؤدي إلى اختلاف النظام المقطعي، وكل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزم تعديلها خضوعا لضرورة النظام.[2]

وحدد عبد الصبور شاهين أشكال المقاطع العربية خمسة أشكال هي:[3]

1. مقطع قصير مفتوح: ويتكون من صامت + حركة قصيرة، مثل: بَ
2. مقطع طويل مفتوح: يتكون من صامت + حركة طويلة، مثل: في
3. مقطع قصير مقفل: ويتكون من صامت + حركة قصيرة + صامت، مثل: كمْ
4. مقطع طويل مقفل بصامت: ويتكون من ص+ح ح+ ص، مثل: بابْ
5. مقطع طويل مقفل بصامتين: يتكون من ص +ح +ص ص، مثل: كَنْزْ

ولابد من الإشارة ههنا إلى أن عبد الصبور شاهين يؤكد على ضرورة دراسة المقاطع العربية، لأنها تفيد إلى حد كبير في تفسير الظواهر الصرفية، خاصة ظواهر الإعلال والإبدال التي اختلف فيها القدامى والمحدثون، ونذكر من ذلك مثلا: "الفعل الأجوف معتل العين نحو" قال، باع "إذ الأصل فيها(قول، بيع) فالقدماء يرون أن الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلهما، فقلبتا ألفا ويزنونها على وزن(فعل) والعين في هذين المثالين هي واو أو ياء نتجت كل منهما من توالي الحركات المتخالفة، وحدوث انزلاق من الفتحة الأولى في كل مثال إلى الحركة التي بعدها وبها التقت حركات مزدوجة وهذا أمر ترفضه العربية، لأن من

[1]- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص38.

[2] - ينظر، نفسه، ص40.

[3]- نفسه، ص40.

خصائص المقطع العربي أنه لا يتكون من صوائت فقط، فكان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج وهو الضمة في(قول) والكسرة في(بيع)، وبالتالي تبقى في كل منهما فتحتان قصيرتان فتصبح فتحة طويلة كالتالي:

قول: /قَـ/وَـ/لَـ/ ← /قـً/ لَـ/ ،بيع: /بَـ/ يَـ/عَـ/ ← /بـً/ عَـ/."[1]

وبالتالي وزن هذين الفعلين ليس(فَعَلَ) كما قال القدماء، بل هو (فَالَ) بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية، أي أن الصيغة (فعل) التي افترضها القدماء عدد مقاطعها ثلاثة، بينما في صيغة(فال) مقطعان فقط. وقد خرج عبد الصبور شاهين بنتيجة مفادها: "أن هذه الأفعال ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق".[2]

وأعطى عدة مراجعات وتصحيحات فيما يتعلق بالفعل المعتل، كالفعل المضارع الأجوف والفعل الأمر الأجوف وإسناد الماضي الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة...الخ.

ويمكن القول في خلاصة هذا المبحث أن جهود كل من تمام حسان والطيب بكوش وعبد الصبور من أبرز الجهود وأوفرها إسهاما في إعادة صياغة الدرس الصرفي العربي من منظور حديث، حيث قام هؤلاء بنقد النظرية الصرفية القديمة وحاولوا تقديم البدائل والاقتراحات الملائمة والمسايرة للسانيات الوصفية ومن بين أهم المبادئ التي اعتمدوا عليها في دراستهم لوحدات الصرف العربي: اعتمادهم على معطيات الدرس الصوتي الحديث في تفسير القضايا الصرفية، الانطلاق من تفضيل المنطوق على المكتوب، التفريق بين الصيغة والميزان، ومراعاة البنية المقطعية في التفسير الصرفي للصيغ تجدر الإشارة هنا أن هذا المبدأ دعا إليه عبد الصبور شاهين فقط.

2- نماذج التحليل الصرفي لدى عبد العزيز عبد الدايم:

تعد محاولة عبد العزيز عبد الدايم متفردة عن سابقيها فهي تندرج ضمن إعادة التنظير للدرس الصرفي العربي بالرجوع إلى التراث حيث قام عبد العزيز عبد الدايم بمقارنة بين الدرس الصرفي العربي والدرس الصرفي الغربي، فخلص إلى ثلاثة نماذج للتحليل الصرفي يرى أنها تتناسب مع خصائص المباني في الوحدات الصرفية العربية ويكشف من خلالها عن طرائق التحليل الصرفي ونماذجه المختلفة ، كما تمثل

[1] - ينظر، المصدر السابق، ص82-83.

[2] - نفسه، ص84.

هذه النماذج آليات لتحليل أصناف الوحدات الصرفية (الصيغ الاشتقاقية، العلامات، المبنيات) التي تحدثنا عنها في الفصل الأول، وفيما يلي سنتعرض لهذه النماذج بشيء من التفصيل.

2-1- التحليل الصرفي بين نظريتي الصرف العربية والغربية:

النماذج الموجودة في النظرية الصرفية العربية:

أ. نموذج الجداول التصريفية.

ب. نموذج العلامة.

ت. نموذج الميزان الصرفي.

المناهج الموجودة في النظرية الصرفية الغربية:

أ. منهج الكلمة – التصريف woed – paradigm ويرمز له اختصاراً بـ (WP).

ب. منهج الوحدة – الترتيب Item - arrangement ويرمز له اختصاراً بـ (IA).

ت. منهج الوحدة – العمل ltem - process ويرمز له اختصاراً بـ (IP). [1]

ومن النتائج التي خلص إليها عبد الدايم بعد مقارنته بين النظام الصرفي العربي، وبين مناهج النظرية الصرفية الغربية مايلي:[2]

– أن النموذج العربي في النظرية الصرفية قد جاء نموذجاً متكاملا يعتمد ثلاثة أنماط مختلفة في التحليل الصرفي يمكن أن تستخدم متضافرة هي (الجداول التصريفية، العلامة، الميزان الصرفي)، وهذه النماذج تتكامل فيما بينها، وتتضافر لتغطية عملية التحليل الصرفي للغة العربية، في حين أن المناهج الغربية هي مناهج مختلفة تعاقبت على التحليل الصرفي في الدرس الغربي إذ يتنافى استخدام الواحد منها مع استخدام الآخر في نفس الوقت.

– والنماذج العربية تشكل نموذجاً متكاملاً لا يقتصر على معالجة الوحدة الصرفية وتتبعاتها فحسب كما هو الحال في المناهج الغربية.

– أن استخدام الصرفيين العرب لهذه النماذج الثلاثة قد جرى بحسب الحاجة إليها وما تقتضيه طبيعة تحليلاتهم الصرفية.

---

[1] – ينظر، عبد العزيز عبد الدايم، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، ص38.

[2] – نفسه، ص37-38.

وفيما يلي سنتعرض إلى نماذج التحليل الصرفي وخصائصها في النظام الصرفي العربي، كما تصورها عبد الدايم من خلال قراءته لدراسات الصرفيين القدامى، كما سنعرض بعد كل نموذج مقابله الغربي وخصائصه متبعين في ذلك لمنهجية عبد الدايم في كتابه نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج.

2-2- نماذج التحليل الصرفي لدى عبد الدايم:

النموذج الأول: الجداول التصريفية

وهو" نموذج يقوم على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم في جدول يكشف عن الأفراد التي ترد لكل وجه تصريفي نوعاً، أو عدداً، أو شخصاً وذلك كأفراد الضمائر، وتغطي الجداول التصريفية التغيرات التصريفية، التي ليس لها طريق تأتي معه كالعلامة والوزن، كما أنها لا تخضع لقانون صرفي عام يمكن أن يستوفيها، حيث لا يبقى بعد ذلك إلا أن تسجل الافراد المتغايرة في جدول يجمعها."[1]

إذاً تتجلى مهمة هذا النموذج في رصد تغيرات الضمائر و أسماء الاشارة والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط والاستفهام لأنها تنحصر في أفراد محدودة، ليس لها قانون صرفي يضبط تغييرها أي ليس لها وزن، والتغيير الذي يطالها تصريفها مع الوجوه التي تحتملها.

مقابله الغربي (**منهج الكلمة – التصريف**): تقوم فكرته بالصورة التي تقوم بها فكرة الجداول التصريفية، حيث أن كلا منها يرصد تغيرات ووضع الأفراد التي تنتجها هذه التغيرات في جداول تصريفية.

خصائصه:

- منهج الجداول التصريفية لا يناسب إلا طائفة قليلة من تركيب الكلمات العربية (المبنيات).
- تطبيقات هذا النموذج أخرجت من الدرس الصرفي، لأن ليس لها قانون صرفي عام تخضع له، لكن عبد العزيز عبد الدايم يرى أنه من الخطأ إخراجها من الصرف لأن الدلالات التي تأتي من ورائها دلالات صرفية.
- تطبيقات هذا النموذج في الدرس العربي جاءت قليلة، وهذا ما يؤكد حقيقة عدم تأثر العرب بالنموذج الغربي، ولو كان التأثير قائماً لاعتمدوا على هذا المنهج في درسهم.[2]

[1]- المصدر السابق، ص 38.

[2]- ينظر ، نفسه، ص 39.

النموذج الثاني: نموذج العلامة

يمثل هذا النموذج صورة من صور تحليل التركيب الصرفي في الدرس العربي، حيث يرصد هذا النموذج التغيرات الصرفية، التي تصاحب بعض عمليات الصرف كالتأنيث أو التثنية أو الجمع... كما يرصد أيضا التغيرات الصوتية التي تصاحب زيادة العلامة، كالأسماء المنقوصة و المقصورة و الممدودة في التثنية مثلاً. يرد هذا النموذج لاستغراق العمليات الصرفية التصريفية أي التي تنقل الكلمة من حالة إلى حالة، كتغيير الاسم من التذكير إلى التأنيث أو من المفرد إلى الجمع أو عملية النسب التي تتم بزيادة ياء النسبة المشددة...إلخ.[1]

إذاً يمكن القول إن وظيفة هذا النموذج (العلامة) تكمن في رصد التغيرات الإلصاقية، وتحديد المعنى الإضافي في الكلمة المراد تحليلها تحليلاً صرفياً، فهذا النموذج خاص بالوحدات الإلصاقية التي تلحق الكلمة (الجذر المعجمي، العلامة الصرفية) وليس له علاقة بالوزن الصرفي ولا الجداول التصريفية.

مقابله الغربي (منهج الوحدة – الترتيب):" تتمثل فكرة هذا النموذج في الاعتماد على تجزئة الكلمة إلى عناصرها التي لها دلالة، ثم بيان العلاقة القائمة بين هذه العناصر، ويفترض فيه ألا يكون مع زيادة اللاصقة تغيير آخر، أي أنه ينفصل عن النموذج العربي الذي يتيح رصد العلامة (الزيادة الصرفية) والتغيرات المصاحبة."[2] وهذا هو الذي دفع عبد الدايم إلى أن يتخذ للنموذج العربي مصطلحاً بعيدا عن مصطلح المنهج الغربي (منهج الوحدة – الترتيب) هو مصطلح نموذج العلامة.

خصائصه :

– نموذج العلامة لا يقتصر على بيان العلامة، بل ينص على ما يصاحبها من تغيرات عل حين أن منهج الوحدة – الترتيب يقتصر على رصد الزيادة الصرفية.

– نموذج العلامة لا يساوي بين أصل الكلمة وبين فرعها (اللاصقة) على حين أن منهج الوحدة الترتيب يجعلها على السواء.

– نموذج العلامة قد أستخدم في الدرس العربي لمعالجة الجانب الإلصاقي الذي يرد في العربية، إذ إن طبيعتها الأساس هي الطبيعة الاشتقاقية، وليس لها من الطبيعة الإلصاقية إلا الجزء الذي يتحقق في العلامات.

[1]– ينظر، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، ص 41.

[2]– نفسه ، ص44.

- أن منهج الوحدة – الترتيب أنسب ما يكون للغات الإلصاقية.[1]

النموذج الثالث: نموذج الميزان الصرفي

تتمثل وحدات هذا النموذج في الصيغ الاشتقاقية، التي تعد درة الصرف العربي، (حيث أحصى سيبويه أوزان الأسماء في 308 وزناً، وابن السراج زاد عليها اثنان وعشرين مثالاً).

يقوم هذا النموذج على التمييز بين الحروف والحركات من جهة، وبين الحروف الأصلية (الجذر) و حروف الزيادات الصرفية من جهة أخرى، فهو يمثل عملاً عربياً خالصاً، لا يشترك معهم فيه أحد، بل أن هذا العمل بمثل تحدياً للعقلية الغربية، التي لم تألف في الصرف هذا النمط من التجريد.

كما يقوم برصد تغيرات الاشتقاق، إذ يقدم النمط الذي تصاغ عليه مختلف المشتقات ومن ذلك بيانه الأوزان التي تكون عليها الافعال ماضية أو مضارعة، كما يقوم على طائفة قليلة من تغيرات التصريف مثل: صيغ جموع التكسير وكبناء الفعل للمجهول والمعلوم.[2]

مقابلة الغربي (منهج الوحدة – العمل أو التغيير):

يقوم هذا المنهج برصد التغيرات الصرفية كالاشتقاق والتصريف والدمج والنحت ... ويعد هذا المنهج قريب الصلة من نموذج الميزان الصرفي إلا أن الميزان يتفوق عليه كثيراً، لأنه يرصد التغيرات رصداً تجريدياً.

كما أنه يضع القاعدة التي غير في ضوئها التركيب الصرفي، دون أن يضع لذلك نموذجاً تجريدياً، كما هو الأمر في نموذج الموازين الصرفية.[3]

خصائصه:

- أنه يتفق مع التركيب اللغوي للعربية، لأنها لغة اشتقاقية في جانبها الأكبر، فلا يصلح لها منهج الكلمة – التصريف، لأنه يحتاج مفردات قليلة يمكن إدراجها في جداول تصريفية.
- أنه عمل عربي خالص.

[1]- ينظر، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، ص 44.

[2]- ينظر، نفسه، ص 47- 48.

[3]- ينظر، نفسه ، ص 52.

– أنه يعتمد فيه على التركيب لا الترتيب، فاللغة الاشتقاقية حينما تتألف أجزاؤها، لا يمكن فصل هذا الأجزاء بعضها عن بعض، بخلاف اللغات الإلصاقية التي تعتمد على ترتيب مجموعة من اللواصق (لاحقة + جذر + سابقة).

– أنه نموذج فرَّق بين التغيرات الفونولوجية والتغيرات الصرفية، فلم يسجل تغيرات الاعلال والابدال والادغام، بسبب وعي الصرفيين العرب بالفرق بين هذين النمطين، وقصرهم الميزان على التغيرات الصرفية لا الفونولوجية.[1]

يمكن تلخيص ما تقدم ذكره بأن عبد العزيز عبد الدايم يرى أن هناك ثلاثة وسائل اعتمدها علماء الصرف يمكن تسميتها بـ "نماذج التحليل الصرفي" هي: الجداول التصريفية، والعلامة، والميزان الصرفي، إذ سلك الصرفيون العرب طريق الجداول التصريفية لضبط تغيرات الضمائر وغيرها من المبنيات، ويلجؤون إلى وسيلة العلامة لضبط بعض تغيرات التصريف كالتثنية والجمع، ويعمدون إلى الموازين الصرفية لضبط بعض تغيرات المشتقات وجمع التكسير.[2]

من خلال ما سبق ذكره يتبين لنا أن النظام الصرفي العربي ينطوي على قدر كبير من الدقة والانتظام في توزيع وحداته الصرفية، فقد أبدع علماؤنا الأجلاء في تأليف مصنفات وكتبٍ قيمة لا تزال قائمة حتى الآن، ولا يمكن لأي دارس أن يتجاوزها، أما في العصر الحديث وبظهور اللسانيات الحديثة فأصبحت حاجة النظام الصرفي إلى الإفادة من المفاهيم والنظريات اللسانية ضرورية، ومن هنا نجد أن الدارسين المحدثين قد قدّموا بعض الملاحظات على تفسيرات القدامى لبعض الظواهر الصرفية فحاولوا تصويبها وتقديم بدائل عنها باعتمادهم على معطيات الدرس الصوتي الحديث، ليستمر بذلك التطور بالدرس الصرفي وفيما يلي سنحاول أن نتعرض للخلافات الموجودة بين الصرفيين القدامى والصرفيين المحدثين في آليات التحليل الصرفي ونماذجه:

– أكبر خطأ منهجي وقع فيه القدامى هو الربط بين الصرف والكتابة، وقد أدى هذا الربط إلى إهمال العلاقة الكلية التي تربط علم الصرف بالمنهج الصوتي، أما المحدثون فقد أكدوا على ضرورة دراسة الظواهر الصرفية من وجهة النظر الصوتية، وهذا الاعتبار هو الذي بعض المحدثين إلى وضع منهج جديد للصرف العربي.

[1]– ينظر، المصدر السابق، ص 51.

[2] ينظر، نفسه، ص36.

– لا يفرق القدامى بين الصيغة والميزان في ظواهر الإعلال بالقلب والإعلال بالنقل، بينما يرى المحدثون ضرورة أن توزن الكلمة على ما هي عليه في الواقع الاستعمالي دون افتراض أصل أو اللجوء إلى تقدير.

– يرى القدامى أن أصل الاشتقاق هو المصدر(البصرة) أو الفعل(الكوفة) ، أما المحدثون فأصل الاشتقاق عندهم هو المادة الثلاثية العارية عن كل معنى والمتمثلة في فاء الكلمة وعينها ولامها.

– يعتبر القدامى الألف حرف علة، بينما يرفض المحدثون أن تكون الألف حرف علة بل هي لديهم حركة طويلة.

– حروف العلة عند القدامى ثلاثة هي الألف والواو والياء، أما المحدثون فيرون أن حروف العلة اثنان هما الواو والياء.

– فسر القدامى التغيرات الصرفية بالاعتماد على الرسم الخطي الكتابي، وهذا أوقعهم في كثير من الأخطاء ،كما أهملوا الحركات، بينما اعتمد المحدثون على الجانب السمعي النطقي وأعطوا أهمية كبيرة للحركات.

– يرى القدامى أن حروف المد ساكنة، لأنها غير قابلة للحركة، أما المحدثون فينكرون أن تكون حروف المد ساكنة لأنها حركة والحركة لا تكون ساكنة.

– لم يربط القدامى في تحليلاتهم الصرفية الإجرائية بين الدرس الصرفي والدرس الصوتي، أما المحدثون فقد أفادوا من معطيات الدرس الصوتي الحديث.

– كان تقسيم الكلم عند القدامى ثلاثياً (اسم، فعل، حرف)، أما المحدثون (تمام حسان) فتقسيمهم سباعي.

– لم يفرق القدامى بين حروف المدّ وحروف اللين، ولذلك توهموا أن الواو الليِّنة الصامتة في قَوَلَ إنما قلبت ألفا، فهم يعاملون الألف معاملة الحرف اللين الصامت، أما المحدثون فقد فرقوا بينهما لذلك جاءت تفسيراتهم لبعض الظواهر الصوتية مخالفة لتفسيرات القدامى.

– الكلمة هي أساس التحليل الصرفي عند القدامى، أما المحدثون فيجعلون المورفيم أساس التحليل الصرفي.

خاتمة

وفي ختام هذا البحث يمكننا أن نقول إننا تعرضنا في هذا البحث لأصناف الوحدات الصرفية في دراسات المحدثين وعن أهم المبادئ التي اعتمدوا عليها في تصنيفاتهم، فتوصلنا إلى نتائج جد هامة يمكننا تلخيصها في النقاط الآتية:

- نشأ الصرف العربي مسائل متفرقة في كتب النحو، ثم استقل بذاته وتطور على يد الكثير من العلماء الذين أبدعوا في دراستهم له.
- أن كل ما يقال عن نشأة النحو يمكن أن يقال أيضا عن نشأة الصرف.
- لم يُفرق الصرفيون القدامى بين مفهومي الصرف والتصريف، بينما قصر المحدثون الصرف على المفهوم العلمي والتصريف على المفهوم العملي.
- يعتبر الدرس الصرفي الحديث حلقة أساسية في الدراسات اللغوية الحديثة .
- قامت في العصر الحديث عدة محاولات تجديدية تدعو إلى مراجعة الصرف العربي القديم ومن هذه المحاولات ما قدّمه تمام حسان والطيب البكوش وعبد الصبور شاهين وعبد العزيز عبد الدايم.
- المورفيم هو أساس التحليل الصرفي عند المحدثين، بينما جعل القدماء الكلمة هي أساس التحليل الصرفي إضافة إلى أنهم تحدثوا عن كل جزء تشمله الكلمة وله دلالة صرفية.
- تعددت تعاريف المورفيم لدى اللغويين العرب المحدثين الذين ساروا على نهج علم اللغة الحديث لكن جل التعريفات تتفق على أن المورفيم هو أصغر وحدة صرفية تحمل معنى.
- أصناف الوحدات الصرفية عند تمام حسان هي: الصيغ الاشتقاقية، والزوائد، واللواصق، ومباني الأدوات والعلامة العدمية.
- يدعو عبد الصبور شاهين إلى مراعاة البنية المقطعية في التفسير الصرفي للصيغ.
- انتقد تمام حسان تصنيف القدامى للكلم، وقام ببناء تقسيم جديد سماه التقسيم السباعي بدا فيه متأثراً بالدرس الغربي.
- أصناف الوحدات الصرفية عند عبد العزيز عبد الدايم هي: الصيغ الاشتقاقية، والمبنيات والعلامات.
- ينطلق الدرس الصرفي الحديث من الاعتماد على معطيات علم الأصوات العربي بفرعيه الفونيتيكي والفونولوجي والاعتماد على المنطوق لا المكتوب.

- تعدُّ ظواهر الإعلال والإبدال من أكثر الأبواب الصرفية التي تتجلى فيها النظرية الصوتية وذلك لكثرة التغيرات التي تهدف إلى تنظيم الكلمة وتسهيل النطق بها.
- من بين المآخذ التي وجهها الدارسون المحدثون إلى الصرفيين القدامى مايلي:
  - أنهم لم يربطوا علم الصرف بالدرس الصوتي.
  - أنهم لم يفرقوا بين حروف المد وحروف اللين.
  - لم يفرقوا بين الصيغة والميزان في ظواهر الإعلال بالقلب والإعلال بالنقل.
  - اعتبارهم أن حروف العلة ثلاثة الألف والواو والياء.
- تتمثل محاولة عبد العزيز عبد الدايم في إعادة تنظير وصياغة معطيات الصرفي العربي، ومن ذلك أنه استنتج ثلاثة نماذج يقوم عليها التحليل الصرفي للوحدات الصرفية العربية هي:
  - نموذج الجداول التصريفية ووحداته المبنيات.
  - نموذج العلامة ووحداته العلامات.
  - نموذج الميزان الصرفي ووحداته الصيغ الاشتقاقية.
- ومما يميز محاولة عبد الدايم مقارنته بين الدرس الصرفي الغربي والدرس الصرفي العربي من خلال استعراضه لهذه النماذج بحيث يتعرض في مقابل كل نموذج لمنهج غربي يقابله، فكانت المقابلة كالآتي:
  - نموذج الجداول التصريفية ← (منهج الكلمة – التصريف).
  - نموذج العلامة ← (منهج الوحدة – الترتيب).
  - نموذج الميزان الصرفي ← (منهج الوحدة – العمل).
- تعدُّ محاولة عبد الدايم من أحسن المحاولات ومن أدقها من حيث أنها:
  - قدمت دراسة تفصيلية لوحدات الصرف العربي بغرض تصنيفها وتحديد نماذج تحليلها.
  - اتجهت إلى النظر في النظرية الصرفية بصورة مستقلة عن نظيرتها النحوية.
  - حاولت تعيين ملامح النظرية الصرفية وأركانها الرئيسية من خلال إعادة صياغتها صياغة تتوافق ومعطيات الدرس اللساني الحديث.

مصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

أولاً: المصادر والمراجع

1-الإستراباذي (رضي الدين مُحَمَّد بن الحسين) شرح شافية ابن الحاجب، تح: حسن ابن مُحَمَّد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر – بجامعة الإمام بن سعود الإسلامية، ط1، 1417هـ-1966م.

2-البكوش الطيب ، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تق: صالح القرمادي، مطبعة جمهورية تونس، ط3، 1992م.

3-البكوش فاطمة الهاشمي ، نشأة الدرس اللساني الحديث، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر-القاهرة، ط1، 2004م.

4-بوجادي خليفة، في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر- جامعة سطيف، ط1، 2009م

5-. الجرجاني الشريف ، معجم التعريفات، تح: مُحَمَّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر-القاهرة، دط، دت.

6- ابن جني (أبو الفتح عثمان) :

- الخصائص، تحقيق مُحَمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر-القاهرة، ط1، 1955م.
- سر صناعة الإعراب ، تح: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، دت، ج1.
- المنصف، تح: إبراهيم المصطفى وعبد الله الأمين، مطبعة المصطفى البابي الحلبي، مصر-القاهرة، ط1، 1337هـ -1954م.

9- حجازي محمود فهمي ، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للنشر، القاهرة، ط1، دت.

10- الحديثي خديجة ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م.

11-حسان تمام: - الخلاصة النحوية، عالم الكتب، دب، ط1، 1420هـ- 2000م.

- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، الطبعة1994م.

– مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979م.

14- الحملاوي أحمد ، شذا العرف في فن الصرف، تح: مُحَمَّد عبد المعطي، أحمد بن سالم المصري، دار الكيان للطباعة والنشر، السعودية – الرياض، دط، دت.

15 – خرما نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ط2، دت.

16- خليل حلمي، مقدمة لدراسة اللغة، دار المعرفة الجامعة الاسكندرية، دط، 1997م.

17- داوود مُحَمَّد، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر، دط، 2001.

18- دبّه الطيب، اللسانيات وقضايا اللغة العربية، مطبعة رويغي، الأغواط-الجزائر،ط1، 2014م.

19- الراجحي عبده ، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية ، بيروت-لبنان، دط، دت.

20- الزمخشري، أساس البلاغة، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1998م.

21- السعران محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، النهضةالعربية، بيروت-لبنان، دط، دت.

22- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت، ج4.

23- السيوطي(جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: مُحَمَّد أحمد جاد المولى، مُحَمَّد علي البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، دت، ج2.

24- شاهين عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة للصرف العربي، مؤسسة الرسالة دط، 1980م.

25- ضيف شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط7، دت.

26- عبد الدايم عبد العزيز، نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، حولية21، رسالة158 ، 2000-2001.

27-عبد المقصود مُحَمَّد عبد المقصود:

– دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، ط1، 2006م.

- دور علم الأصوات في تفسير قضايا الإعلال في العربية، كلية دار العلوم، القاهرة، ط1، 2007م.

29- ابن عصفور، الممتع في التصريف ، تح: فخر الدين ق باوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، 1398هـ- ط3.

30- قدور أحمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008م.

31- الطنطاوي مُحَمَّد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.

32- لوشن نور الهدى، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، دار الفتح، جامعة الشارقة، دط، 2008م.

33- ابن منظور، لسان العرب، مادة(صرف)، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ج9.

34- نهر هادي، الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ط1، 2010م.

35- ابن يعيش، شرح المفصل ، مكتبة المتنبي ، القاهرة - مصر ، ج1.

ثانياً: المترجمة

36- فندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومُحَمَّد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة2014م.

37- كريستل دافييد ،التعريف بعلم اللغة، ترجمة حلمي خليل .

ثالثا: الدوريات

38- الستجري علاء عبد الأمير شهيد، أصيل مُحَمَّد كاظم، أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، مجلة كربلاء العلمية، جامعة الكوفة، كلية التربية الإسلامية، جامعة القادسية، مج10، العدد الأول، 2012م.

39- أبو مغلي سميح، دراسة الصرف العربي في ضوء علم اللغة الحديث، مجلة البلقاء، كلية الآداب والعلوم جامعة عمان، المجلد7، العدد الأول، 2000م.

40- يوسف خالد عثمان، مورفيمات اللغة العربية ترتيبها وتنظيمها، مجلة العربية للناطقين بغيرها، معهد اللغة العربية –جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم – السودان، العدد السادس 2008م.

رابعاً: أخرى

41- دبه الطيب، مخطوط محاضرات في اللسانيات العربية، 04ديسمبر2016م.

42-عبيزة عائشة، مخطوط محاضرات في علم الصرف، 2014م

فهرس الموضوعات

إهداء

شكر وعرفان **الصفحة**

مقدمة.....**6**

مدخل.....**10**

– مفهوم الصرف.....10-11

2-نشأة علم الصرف ومراحل تطوره.....12-13

3- فائدة علم الصرف.....14

4-ميدان علم الصرف.....15

5-موضوعات الدرس الصرفي عند القدامى.....15-20

الفصل الأول: أصناف الوحدات الصرفية في دراسات المحدثين

تمهيد.....22

المبحث الأول: مفهوم الوحدة الصرفية وأنواعها..... 25-31

مفهوم المورفيم عند الغرب.....25

مفهوم المورفيم عند العرب.....27

أنواع المورفيمات.....30

المبحث الثاني: أصناف الوحدات الصرفية عند تمام حسان.....32

المبحث الثالث: أصناف الوحدات الصرفية عند عبد العزيز عبد الدايم.....39

الفصل الثاني: مبادئ التحليل الصرفي في دراسات المحدثين.....44

المبحث الأول: مبادئ التحليل الصرفي لدى البكوش وعبد الصبور شاهين وتمام حسان.....42-54.

المبحث الثاني: نماذج التحليل الصرفي عند عبد العزيز عبد الدايم.....54

خاتمة.....62

قائمة المصادر والمراجع.....65

فهرس المحتويات.....70

ملخص........72

ملخص:

تُعنى هذه الدراسة بمحاولة عرض صورة الدرس الصرفي الحديث، والوقوف على أصناف الوحدات الصرفية ومبادئ تحليلها في دراسات المحدثين، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يقوم هذا البحث بتتبع جذور علم الصرف الأولى ومراحل تطوره، ثم الوقوف على مفهوم الوحدة الصرفية عند اللغويين الغربيين ثم عند اللغويين المحدثين العرب، ثم تسليط الضوء على بعض الجهود المعاصرة التي تناولت الدرس الصرفي العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، مثل جهود تمام حسان في إعادة وصف النظام الصرفي العربي، ومحاولة الطيب البكوش وعبد الصبور شاهين المتمثلة في مراجعة بعض التعليلات الصرفية القديمة بالاستعانة بنتائج الدرس الصوتي الحديث، ثم تعرضنا في الأخير إلى نماذج التحليل الصرفي عند عبد العزيز عبد الدايم .

الكلمات المفتاحية: أصناف الوحدات الصرفية، مبادئ التحليل الصرفي عند المحدثين.

Summary:

This study is an attempt to present the modern morphological lesson ; and clarifying the varieties of morphological units and the principles of their analysis in the study of modernists ; and to achieve this goal this research traces the roots of morphology and stages of its development ; and to define the concept of morphological unit among western linguists and modern Arabic linguists ; then show some of the contemporary efforts that dealt with the morphological lesson which dealt with the study of arabic morphology in the light of modern linguistics ; such as Tammam Hassan and his effort to re-describe the Arab morphological system ; and the attempt of tayyib Bakush and Abdul sabour shahin to correct some of the old morphological explanations using the results of the modern morphological lesson ; finally we were exposed to morphological analysis models Abdel Aziz abdel dayem.

Key words : types of morphological units - principles of morphological analysis among modernists.